خلافة أبي بكر الصديق
في
فكر ابن تيمية السياسي

دراسة تحليلية

الدكتور أنور ماجد عشقي

مكتبة
التوبة


خلافة أبي بكر الصديق
في
فكر ابن تيمية السياسي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

مكتبة الرشد
الرياض - المملكة العربية السعودية - شارع جرير
هاتف ٤٧٦٣٤٢١ فاكس ٤٧٧٤٨٦٢ ص.ب ١٨٢٩٠ الرمز ١١٤١٥

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

عشقي، أنور ماجد

خلافة أبي بكر الصديق في فكر ابن تيمية السياسي ـ الرياض

٢٦٢صفحة ؛ ١٤ × ٢٠

ردمك ٢ـ٩٠ـ٢٠٧ـ ٩٩٦٠

١ـ الخلفاء الراشدون ٢ـ أبو بكر الصديق،عبد الله أ ـ العنوان

ديوي ٢٤٤ ١٨/٢٤٦٧

رقم الإيداع : ١٨/٢٤٦٧

ردمك: ٢ـ٩٠ ـ٧٠٢ـ ٩٩٦٠

إهـــــداء

إلى الرجل الذي وحَّد الجزيرة العربية تحت راية التوحيد.

إلى الرجل الذي أرسى القواعد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، على هدى الكتاب والسنة.

إلى الرجل الذي بعثه الله على رأس هذا القرن ليصلح للأمة أمر دينها.

إلى الملك الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود طيَّب الله ثراه. أهدي هذه الصفحات.

مقدمة

يتمتع شيخ الإسلام ابن تيمية بمكانة مرموقة بين المفكرين الإسلاميين وغير الإسلاميين، ومع أن الدراسات التي سجلت عنه احتلت حيزاً وافراً في المكتبات، إلا أن فكره السياسي لم يحظ بالعناية اللازمة.

ولعل أفضل من عالج فكر ابن تيمية السياسي اثنان هما: قمر الدين خان في كتابه: «الفكر السياسي عند ابن تيمية»، والثاني هو حسن كوناكاتا ـ القنصل الياباني الذي نال درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة ـ على رسالته «النظرية السياسية عند ابن تيمية».

لقد استطاع كل من هذين الباحثين. أن ينفذ إلى فكر ابن تيمية السياسي، مع أنه ليس بالأمر اليسير، فشيخ الإسلام، ترك لنا مؤلفات كثيرة العدد متنوعة الفنون.

فأسلوبه يتسم بالإسهاب والاستطراد في المسائل الفرعية دون إسفاف، مما يتطلب من الباحث الإلمام التام بكافة الصور.

ومنهج ابن تيمية السياسي، لا ينحصر في كتابه «السياسة الشرعية» فحسب، ولا في كتابه «الحسبة» فقط، بل أيضاً نجده يتكلم عن الإمامة والخلافة في كتابه الذائع الصيت «منهاج السنة» وغيره من المؤلفات.

لقد أخضع قمر الدين خان، فكر ابن تيمية السياسي للبحث في إطار المفهوم الغربي، ونظرياته، ومصطلحاته، من حيث الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحرية، والمساواة.

أما الدكتور حسن كوناكاتا وهو اليوم الأستاذ بجامعة طوكيو فقد أخضع فكر ابن تيمية السياسي، للبحث في إطار موضوعي وصفي، انطلق فيه من وجهة نظر محايدة، بعيداً عن المنظور السياسي لدى الغرب، معتمداً

في تحليله على النُّصوص، مستعيناً في ذلك بالفهم الموضوعي الذي ورد فيه النص، ضمن السياق الفكري العام لابن تيمية، وفي إطار التطور العام للفكر السياسي الإسلامي.

وبذلك استطاع أن يتتبع الفكر السياسي الخاص، والذي انفرد به ابن تيمية عمن سبقه من علماء السنة، مبيناً أثر أفكاره السِّياسية على الأفكار اللاحقة لدى الفقهاء، وموضحاً أثر الفكر السياسي لابن تيمية في التيارات الإسلامية المعاصرة.

لكن الباحث فقد الرؤية في التمييز بين الأفكار الشاذة التي لوثت الفكر السياسي لدى بعض التيارات المعاصرة، والتي وفدت عليها من الخوارج والمعتزلة، فألحقها بفكر ابن تيمية، فأصبحت تعتبر اليوم واحدة من أهم الإشكاليات التي تسود المفاهيم المعاصرة.

لكن سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز

استطاع أن يميز بين مذهب أهل السنة، وبين الفكر السياسي الذي تسلل من الخوارج والمعتزلة في كتاب «فقه الواقع السياسي على ضوء الكتاب والسنة»، وشارك فيه كل من، الشيخ صالح الفوزان، والشيخ صالح السدلان، وكان لي فيه شرف التقديم.

فكانت نظرته تتفق مع فكر ابن تيمية السياسي الذي تميَّز به عن غيره من رواد الفكر السياسي من أهل السنة، أمثال الماوردي وأبو يعلى الفراء الحنبلي، الذي أدرجه في نظريته «أهل الشوكة والغلبة».

لقد أكد شيخ الإسلام فكره في «شرعية النظام الحاكم»، لكنه رفض تأسيس مفهوم الإمامة من حيث شروطها وطرق انعقادها على أساس أن شرعية الولاية السياسية مستمرة من عصر النبوة، مروراً بعصر الخلفاء الراشدين إلى يومنا هذا.

لقد ميز شيخ الإسلام بين مرحلة الخلفاء

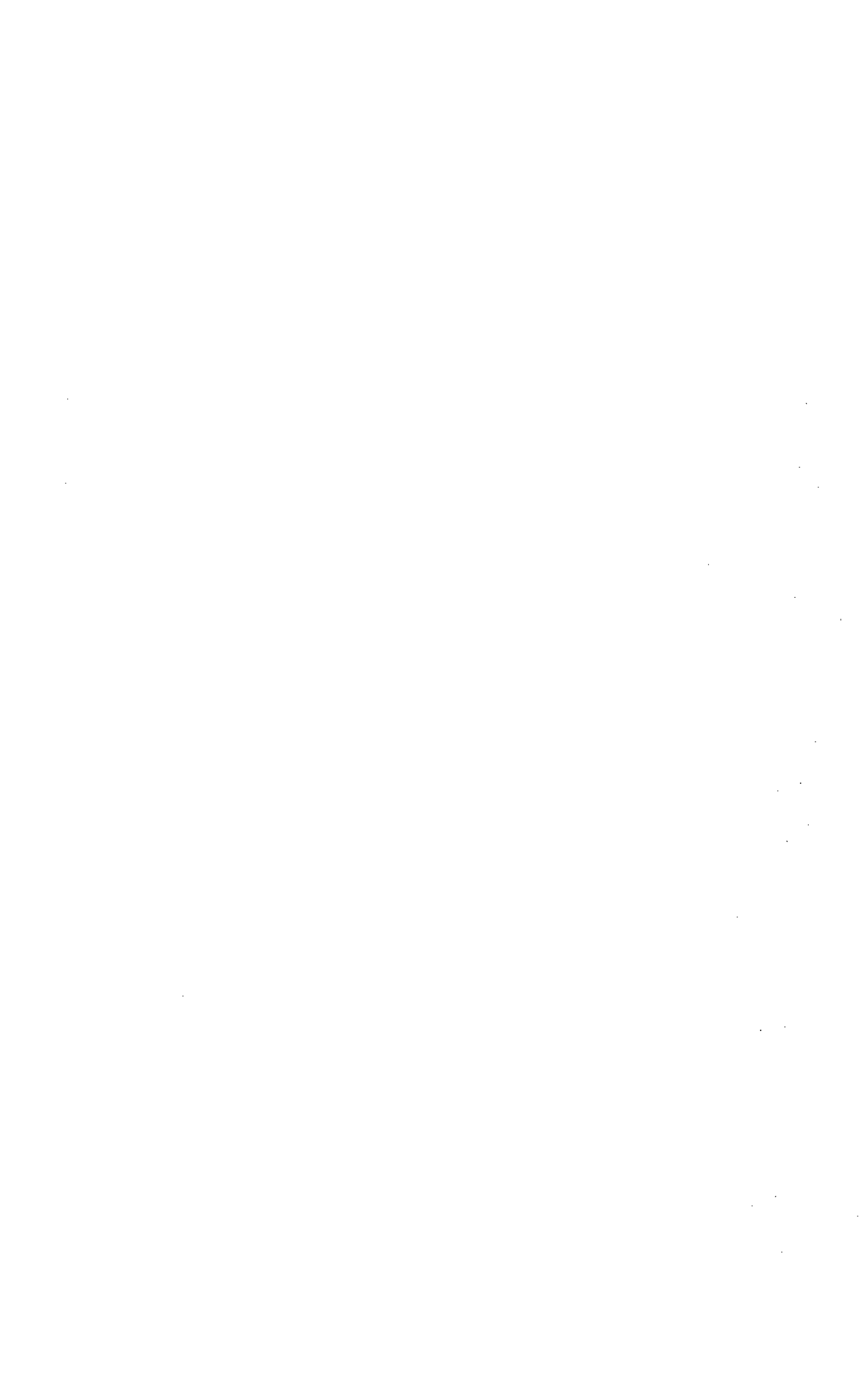
الراشدين، والمراحل التي جاءت بعدهم، فلم يعتبر ولاية الخلفاء الراشدين ولاية تمت بالبيعة وحدها، بل كانت معززة بالنصوص التي أشار إليها النبي ﷺ.. ثم اعتبر ولاية غيرهم من اللاحقين، ولاية غلبة وقهر.. وهو الفرق بين الخلافة والملك.. لقد جعل ابن تيمية عصر ملوك المسلمين هو ما بعد الخلافة الراشدة.. لكنه لم ينف الشرعيَّة عنهم، بل ألزم المسلمين بالطَّاعة في غير معصية.

والمؤسف أننا نجد، أن فكر ابن تيمية السياسي، يهمل في عصر أشد ما نكون في حاجة إليه، والمفجع حقاً، أن فكر ابن تيمية السياسي برغم عمقه، لا يُعبأ به حتى في الجامعات الإسلامية، بينما نجد أن الفكر السياسي الغربي المنبثق عن القانون الطبيعي الذي لا يعترف بوجود الله، هو الذي يلقن لأبنائنا، والله الموفق.

لقد اتصل بي الدكتور كوناكاتا واعتذر عن ما جاء في كتابه من أن فكر ابن تيمية رحمه الله هو المهيمن على التيارات الإسلامية المعاصرة وإنه حمَّل فكر ابن تيمية ممارسات العنف التي نشاهدها اليوم والخروج على الحاكم، لكن بعد أن قرأ ما نشرت، طلب أن أضع لكتابه مقدمة أوضح فيها تسرُّب فكر المعتزلة والخوارج للتيارات الإسلامية المعاصرة. فله الشكر على شجاعته العلمية وإخلاصه للدين وأمانته الفكرية.

توطئـــة

نظرية التوحيد بين القيم التعبدية والفكر السياسي



نظرية التوحيد بين القيم التعبدية والفكر السياسي

لقد أحدث الرسول ﷺ تحولاً في الحياة العقلية لدى الإنسان العربي، فبدأ بالدعوة سراً، مسايراً للأسباب، حتى لا يُقضى على الدعوة في مهدها.

وعندما آمن بدعوته رهط من الصحابة، أمره الله عز وجل أن يصدع بالحق، فيفرق بين الكفر والإيمان. في مكة المكرمة اهتم عليه الصلاة والسلام بتربية الفرد العقلية، وفي المدينة المنورة أخذ عليه الصلاة والسلام في تربية الجماعة العقلية، كانت التربية في مكة تقوم على العقيدة والأخلاق وتصحيح المفاهيم، وفي المدينة أنشأ عليه الصلاة والسلام الدولة، فأكد على الأحكام والتشريع فتأسست أول دولة في الإسلام.

لكن شيخ الإسلام ابن تيمية استطاع أن يُبلور نظريَّة التوحيد، بشقيها التعبدي والسياسي، فأحدثت أثراً بالغاً في هذا العصر.

ولما غشيت الأُمَّة الإسلامية غاشية من الانحراف الديني، والانحراف السياسي، انبرى بعض العلماء إلى إظهار فكر ابن تيمية ونظريته في التوحيد.

حينما شرح ابن أبي المعز الحنفي المتوفى سنة ٧٩٨هـ العقيدة الطحاويَّة، لم يكن يعلم أن بعلمه هذا قد قدم للأمة الإسلامية نظرية من أهم النظريات التي عالجها شيخ الإسلام.

لقد أصبح كتابه المصدر الأساسي الذي استمدَّ منه أنصار الفكر السلفي عقائدهم الدينية.. لقد استطاع أن يُبلور نظرية شيخ الإسلام وعرضها في نسق متكامل بعد أن كانت متناثرة في مؤلفاته العديدة.. كما استطاع

أن يُبرز توحيد الأسماء والصفات، فيتخذ له مكاناً إلى جانب توحيد الألوهية والربوبية، اللتين قال بهما شيخ الإسلام.

وعندما حارب الشيخ محمد بن عبد الوهاب الشرك والبدع، لم يعلم الكثير، أنه قد منح فكر ابن تيمية الديني بعداً تعبدياً اجتماعياً، بعيداً عن الممارسات الكلامية.

لم يرع الشيخ اهتماماً بالإبداع النظري، ولم يحدث أفكاراً جديدة، لكنه استطاع أن يوجد التأثير الحركي بين الجماعات، حتى تحولت الجزيرة بفضل الأسرة السعودية إلى دولة تتمتع بالعقيدة الصافية.

لقد اتَّخذ الشيخ محمد بن عبد الوهاب من نظرية التوحيد لدى ابن تيمية، محوراً لمؤلفاته، فاستند إلى تقسيم التوحيد إلى ألوهية وربوبية، واتَّخذ من توحيد الألوهية معيار الانتماء إلى الإسلام، لأن قريشاً كانت تؤمن

بشيء من توحيد الربوبية.

لقد استجاب الشيخ محمد بن عبد الوهاب لمتطلبات العصر، فنأى بالعقيدة عن الخرافات والبدع والأهواء.

أما البعد السياسي لدى ابن تيمية، فقد بدأت تظهر ملامحه في فكر محمد عبده، ومحمد رشيد رضا، والشيخ البنا، ثم تبلور في فكر المودودي وسيد قطب.

لقد تحولت نظرية التوحيد لدى الشيخ سيد، من نظرية تكافح الانحراف الديني إلى نظرية تكافح الانحراف السياسي، فنظرية التوحيد لدى المودودي وسيد قطب، مجرد أيديولوجية سياسية، ونظام فكري في حكم العقيدة، وأصبحت العقيدة تتخذ مكاناً ثانوياً يدخل في إطار (جاهلية العصر وحاكمية الله) التي يرددهما الشيخان المودودي وسيد قطب.

لقد قال سيد قطب في كتابه معالم على

الطريق موضحاً ذلك: **(فلأن نقول كيف عالج القرآن المكي قضية العقيدة من خلال الثلاثة عشر عاماً، أنه لم يعرضها في نظرية ولا في صورة لاهوت، ولم يعرضها في صورة جدل كلامي كالذي زاوله ما يسمى بعلم التوحيد)**.

وبهذا جعل الشيخ سيد من الفكر السياسي أساساً لدعوته، وأعرض عن غير ذلك، من مسائل العقيدة. أما الشيخ محمد بن عبد الوهاب فلم ينف الأيديولوجية السياسية عن التوحيد، بل سكت عنها واعتبر أن بناء الفرد الديني هو الأساسي.

لكننا اليوم نجد أن الشيخ عبد العزيز بن باز قد أخذ في إبراز الأيديولوجية السياسية في نظرية التوحيد لمواجهة الانحراف السياسي.

وما أحوجنا في هذا العصر إلى التأسّي برسول الله ﷺ، في إعادة بناء الحياة العقلية للفرد المسلم والجماعة الإسلامية، على أساس من العقيدة الصحيحة.



الفصل الأول

خلافة أبي بكر
بين الثبوت والاستحقاق



(١)

خلافة أبي بكر بين الثبوت والاستحقاق

يختلف نظام الحكم بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي، فنظرية العقد الاجتماعي التي طرحها (هوبز)، و(لوك)، و(جان جاك روسو) تقوم على فكرة القانون الطبيعي، فتفترض وجود الأفراد قبل وجود المجتمع، لهذا فهي نظرية تقول بعدم وجود نظام سياسي في الحالات الطبيعية.

أما ابن تيمية فيتفق مع أرسطو والفارابي، ولا أقول بأنه أخذ عنهما ـ في كون الإنسان حيواناً مدنياً، وهو ما قاله بالنص في كتابه عن الحسبة، وقال أيضاً: «**إن الدولة تشكل ضرورة اجتماعية وضرورة دينية**».

لقد اختلف ابن تيمية في فكره السياسي عن ما يقول به رجال العقد الاجتماعي، لكنَّه اتفق مع الماوردي صاحب الأحكام السلطانية، الذي انتفع شيخ الإسلام ببعض آرائه السياسية.

لقد اتفق مع الماوردي في أن الدولة في حاجة إلى إمام، والإمامة تقوم مقام النبوة، وأن مهمة ولي الأمر أو الإمام هي «حراسة الدين وسياسة الدنيا».

فإذا كان العقد الاجتماعي، يمثل نظرية فرضية، فإن الفكر الإسلامي بنى نظريته على مسائل واقعية، فالعقد بين الحاكم والمحكوم في فكر ابن تيمية السياسي، هو عقد مبايعة، لكنه لا ينشأ عن إرادة الأمة، بل ينبثق من نظام شرعه الله عز وجل للمسلمين، لأن الإمامة أساسها خلافة النبوة.

لهذا قال الماوردي في الأحكام السلطانية **«فإن الله جلت قدرته ندب للأمة زعيماً خلف به**

النبوة، وهو ما أخذ به ابن تيمية».

فالإمامة في الفكر الإسلامي تستمد سلطتها ومشروعيتها من كونها خلافة للنبوة، فنظام الإمامة الإسلامي، يستمد مشروعيته من الشرعية النبوية، وليس من إرادة الأمة كما هو في الأنظمة الديمقراطية.

إذا كانت نظرية الماوردي السياسية في ثبوت الإمامة، تقوم على التوفيق بين قاعدة الاختيار وقاعدة النص، فإن ابن تيمية أقام نظريته في مشروعية الإمامة على قاعدة النص، والاختيار، والشوكة.

لقد قسم ابن تيمية مراحل التاريخ السياسي في الإسلام إلى ثلاث، مرحلة النبوة، ومرحلة الخلافة، ومرحلة الملك.

فالنبوة مستمدة مشروعيتها من الوحي، والخلافة تقوم في مشروعيتها على النص، والملكية تقوم إما على الاختيار وإما على

القهر، وأوجب في كل الحالات الطاعة.

إن ابن تيمية يرى أنَّ خلافة الخلفاء الراشدين قامت على النص، فهم خلفاء رسول الله ﷺ. لقد قال بثبوت شريعة إمامة الخلفاء الراشدين بالنص على العموم، أما إمامة أبي بكر، فقال بأنها قامت على الخصوص، ولهذا قال في كتابه منهاج السنة «**فخلافة أبي بكر لا تحتاج إلى الإجماع، بل النصوص دالة على صحتها، وعلى انتفاء ما يناقضها**».

لقد حلَّل شيخ الإسلام معنى ثبوت الإمامة بشكل رائع، وميَّز بين وجهين، وجه واقعي: يقوم على انعقاد البيعة في السقيفة، وإجماع الصحابة على إمامة أبي بكر إثر وفاة النبي ﷺ. ووجه شرعي: يقوم على استحقاق أبي بكر للإمامة بحكم شرعي معتمداً على النصوص، فجمع لأبي بكر الثبوت والاستحقاق.

يقول ابن تيمية في كتابه منهاج السنة حول باب الثبوت لأبي بكر **«أما الأول فهو معلوم بالتواتر واتفاق الناس بأنه ـ أي أبو بكر ـ تولى الأمر وقام مقام رسول الله ﷺ، وخلفه في أمته، وأقام الحدود، واستوفى الحقوق، وقاتل الكفار والمرتدين، وولى العمال، وقسم الأموال، وفعل جميع ما فعل الإمام، بل هو أول من باشر الإمامة في الأمة»**.

أما في معرض الاستحقاق فيقول ابن تيمية: **«وأما كونه مستحقاً لذلك فهذا عليه أدلة كثيرة غير الاجماع»**.

لقد اعتمد ابن تيمية في معرض الاستحقاق الشرعي لخلافة أبي بكر على خمس مسائل: الخبر، والأمر، والإرشاد، والسنة، وما أكدته الآيات القرآنية.

وهذا يعني أن ابن تيمية جعل أبا بكر

خليفةً حال وفاة النبي ﷺ، وليس بعد البيعة في السقيفة، ويترتب على هذا قواعد فقهية وأحكام كثيرة.

وبهذا نستطيع أن نقول، بأن أبا بكر كان ولياً للعهد بشكل ضمني، وأن النبي ﷺ لم يترك المسلمين دون خليفة ينهض بأمور دينهم ودنياهم.

الفصل الثاني

المسوغ الشرعي والمسوغ الواقعي لخلافة أبي بكر

(٢)

المسوغ الشرعي والمسوغ الواقعي لخلافة أبي بكر

حينما نقول فكر ابن تيمية السياسي، فإننا لا نعني بذلك، أن هناك اختلافاً أو خلافاً بين الفكر الشرعي، والفكر السياسي في الإسلام.

فالفكر السياسي في الإسلام، هو حقل من حقول الفكر الشرعي، لأن الفكر السياسي الإسلامي قائم على الشرع.

لقد ميز ابن تيمية بين خلافة أبي بكر، وخلافة غيره من الخلفاء الراشدين، فجعل خلافة أبي بكر، قائمة على النص المخصوص، بينما خلافة بقية الراشدين تقوم على النص العام.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة: «**فخلافة أبي بكر، لا تحتاج إلى الإجماع لأن النصوص دلت على صحتها، وعلى انتفاء ما يناقضها**».

وبهذا يكون ابن تيمية قد جمع لمشروعية خلافة أبي بكر عاملين، هما الإجماع والنص، فقال في نفس المرجع «**قد دل الإجماع المعلوم والنص المعلوم على خلافة الصديق رضي الله عنه، ولبطلان غيرها ونص الرافضة مما نحن نعلم كذبه بالاضطرار، وعلى كذبه أدلة كثيرة**».

لقد فرق رحمه الله في ثبوت الخلافة لأبي بكر بين الوجهة الشرعية، والوجهة الواقعية، فرأيه أن خلافة أبي بكر قد ثبتت بالوجهة الواقعية، وهو ما يعرف باصطلاح العصر، (المسوَّغ القانوني)، وذلك إجماع الصحابة على إمامة أبي بكر فور وفاة الرسول ﷺ.

كما رأى أن خلافة أبي بكر قد ثبتت أيضاً بالوجه الشرعي، وهو ما يتعلق باستحقاق أبي بكر الإمامة بحكم شرعي، ورأى أنه قد ثبت بالخبر، والأمر، والإرشاد، والسنة، مع تأكيد الآيات القرآنية.

فأفضلية أبي بكر بعد النبي ﷺ وفَّرت له عامل الاستحقاق، وهو ما أدى إلى إجماع الصحابة رضوان الله عليهم.

فقد أورد البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر أنه قال: **«كنا نخيّر بين الناس في زمن النبي ﷺ فنتخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم»**. **ولا يعني عدم ورود علي كرم الله وجهه إسقاطاً بل إيقافاً عن الاسترسال.**

لقد عقد البخاري في صحيحه باباً في فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، لكن ابن حجر قيد ذلك في كتابه (فتح الباري) فقال: **«وليس**

المراد هو البعدية الزمانية فإن فضل أبي بكر كان ثابتاً في حياة النبي ﷺ لما دل عليه حديث الباب».

ولأبي داود عن طريق سالم عن ابن عمر: (**كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل الأمة، النبي ﷺ وبعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان**).

أما رواية الطبراني فقد جاءت بزيادة فيها: «**فيسمع رسول الله ﷺ ذلك فلا ينكره**»، وفي هذا إقرار من الرسول ﷺ بأفضليَّة أبي بكر على سائر الناس من بعده.

أمَّا سفيان الثوري، وابن خزيمة، وطائفة من السلف، فقد قدموا علي بن أبي طالب على عثمان رضي الله عنهما، وقيل بأن سفيان الثوري، عدل عن ذلك فيما بعد.

أما الإمام مالك فقد جاء في المدوَّنة أنه لا يفاضل بين عثمان بن عفان وعلي بن أبي

طالب، وتبعه في ذلك جماعة منهم، يحيى القطان، وابن حزم الظاهري.

لكن ابن معين، كان دقيقاً فاشترط لتمام السنة أن يكون علي كرم الله وجهه في صف هؤلاء، ومن سكت عن فضله، واقتصر على أبي بكر وعمر وعثمان، فليس من أهل السنة، لأن مذهب السنة وسط بين الغلاة وهم الرافضة، والناصبية.

إن سقوط الخلافة العثمانية، قد فتح الباب للحوار السياسي في الفكر العربي والإسلامي، لكن الاستعمار الذي خيم على الأمة العربية، قد صادر هذا الحوار، فطرح البدائل العلمانية وروج لها، بل وأرساها بشكل عملي قبل مغادرة مواقعه، واليوم نجد أنفسنا في حاجة إلى تجديد هذه الأسس.

الفصل الثالث

الخلافة
بين حكم الشرع
ودواعي العقل



(٣)

الخلافة
بين حكم الشرع ودواعي العقل

يُجمع فقهاء السنة والجماعة على أن عقد الخلافة واجب، ووجوده فرض من فروض الكفاية.. كما يجمع فقهاء السنة والجماعة على أن موضوع الخلافة، هو «حراسة الدين وسياسة الدنيا» وهذا الإيضاح يشكل ضرورة للذين يخلطون بسذاجة، بين النظم السياسية الغربية، والنظم السياسية الإسلامية، لأن النظم السياسية الغربية تقوم على أمور الدنيا وحدها.

فالخلافة واجبة بالفعل، كما هي واجبة بالشرع، إذ لا يتصور وجود قوم أو أمة دون خليفة، أو إمام، أو حاكم، لأن من طبائع العقلاء، ومن طبيعة العقل، التسليم لزعيم

ينهض بواجبات الحكم وتبعاته.

فنظرية العقد الاجتماعي التي نشأت في البيئة الأوروبية، هي التي أعطت المسوَّغ القانوني بوجود الحاكم، على الرغم من قيام فكرة العقد الاجتماعي على فرضية خيالية تقبَّلها الكثير من فقهاء القانون رغم مقتهم لها.

لكن الخلافة في الإسلام تقوم على افتراض حقيقي، هو خلافة النبوة، وأيضاً تقوم على مؤداها الشرعي، المتمثل في الاتفاق بين الإمام والأمة، باعتبار الأمة محل السلطات لا مصدر السلطات كما يقول الفيلسوف السياسي الياباني د .حسن كوناكاتا، وهذا الاتفاق هو البيعة.

فطبائع العقلاء.. أن يسلموا أمرهم إلى زعيم يمنعهم من التظالم ويفصل بينهم في المنازعات. فالأفوه الأودي الشاعر المعروف، استطاع أن يصوغ فكرة الخليفة والحاكم من

الجانب العقلي في بيتين:

تُهدي الأمور بأهل الرأي ما صلحت
فإن تولَّت فبالأشرار تنقاد

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم
ولا سراة إذا جهَّالهم سادوا

لقد عزا الأفوه الأودي الفوضى في القوم إلى غياب الحاكم، وقضى بالتالي على ضرورة وجوده، كما اشترط أن يكون الحاكم من سراة القوم، وسراة القوم هم من تتوفر فيهم عناصر الشجاعة، والعلم، والصحة، والمكانة الاجتماعية عند توليهم السلطة. أما إذا تولى الأشرار الحكم فعلى الأمة السلام.

أما الشرع، فإنه يقضي بوجود الإمام للقيام بأمور شرعية، قد كان مجوزاً في العقل أن لا يُتصور التَّعبد إلا بها، كالزكاة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورد المظالم، وإقرار الحقوق وغير ذلك. وهذا مما يقتضي

الطاعة والامتثال.

فالله عز وجل يقول: ﴿**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**﴾.

لقد خرج على مبدأ وجود الخلافة كل من أبو بكر الأصم وبعض الخوارج، أما المعتزلة، فقد قالوا بوجوب الخلافة والولاية بالعقل لا بالشرع، وهؤلاء انحرفوا عن مذهب أهل السنة والجماعة.

لقد احتج أبو بكر الأصم على جواز عدم الخلافة، ببقاء المسلمين بلا خليفة مدة التشاور أيام السقيفة أثر وفاة الرسول ﷺ، وأيام الشورى بعد استشهاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

لكن شيخ الإسلام ابن تيمية سد الذرائع على مثل هذه الآراء، فقال: بأن خلافة الخلفاء الراشدين قد نُصّ عليها بشكل عام، وخلافة

أبي بكر نُصّ عليها بشكل خاص.

وعلى هذا فإن مدة التشاور في السقيفة كان فيها أبو بكر خليفة للمسلمين وكان يمسك بزمام السلطة، لكن التشاور في السقيفة كان من أجل تأكيد البيعة الصغرى وتم فيها ذلك.

الفصل الرابع

الخلافة مــن حيث مشروعيتها والخلافة من حيث ممارستها



(٤)

الخلافة من حيث مشروعيتها
والخلافة من حيث ممارستها

سلك ابن تيمية مسلك الماوردي في التمييز بين الخلافة من حيث مشروعيتها، والخلافة من حيث ممارستها، فالخلافة عند ابن تيمية من حيث مشروعيتها خلافة للنبوة، أي أن سلطة الخلافة أو الإمامة تتوقف على السير على هدى النبوة بالاتباع، لا الاستمرارية لها.

وهذا يعني أن نظام الإمامة عند ابن تيمية والماوردي نظام إلٰهي، وليس نظاماً بشرياً، فهو يستمد مشروعيته من الشرعية النبوية، وليس من إرادة الأمة، لهذا قال أبو بكر ـ حينما قيل له: يا خليفة الله ـ قال: لا، بل خليفة

رسول الله ﷺ.

أما على مستوى التنفيذ والممارسة فإن الخلافة تعبير بشري، يلتزم بالقواعد والأوامر الإلٰهية في التعامل مع الواقع، كالالتزام بنص الشورى وهو ما ورد في آيتين إحداهما مدنية والأخرى مكية، فالشورى التزام بأداء الشورى، واختيار في الأخذ بالمشورة.

فالخلافة إلٰهية من حيث مصدر التأسيس، والخلافة البشرية من حيث أسس وقواعد الممارسة والرقابة. فالسلطة الشرعية تستمد مشروعيتها من أوامر الله عز وجل المنصوص عليها، ومن شريعته التي ارتضاها لعباده، فهي سلطة فوق الحاكم والمحكوم.

فالحاكم والمحكوم، مخاطبان بالالتزام بالشريعة الإسلامية وطاعتها معاً، فالسلطة في الإسلام، فوقية لا تاريخية كما هي عند غير المسلمين، وهذا ما يميز الإسلام عن (النظام

الثيوقراطي) الذي ساد الغرب حقبة من الزمن، ادعى فيه الحكام أنهم ظل الله في أرضه، فهم الذين يحكمون وهم الذين يشرعون. لكن الأمر اتَّخذ شكلاً آخر بعد اكتمال الدين، وانقطاع الوحي، ووفاة الرسول ﷺ، فظهرت السلطة البشرية المشروعة، وهذه سلطة نشأت عن اختيار الخليفة، خليفة النبي ﷺ في حراسة الدين وسياسة الدنيا.

فاختيار الخليفة أصبح مؤسساً على عقد بين الحاكم والأمة أو من يمثلهم، وهم أهل الحل والعقد، فالعقد بمبايعة أهل الحل والعقد أصبح منشئاً للسلطة على أساس الاختيار.

فالبيعة تفاعل بشري، لاختيار من يقوم بإدارة شؤون الأمة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، فإنشاء السلطة بعد النبوة، واستكمال الدين أصبح عملاً من أعمال البشر، وواجباً من واجبات الشرع. ومع أن السلطة عملية

بشرية إلا أنها لا تخرج عن الإطار الذي حدده الشرع، وهذا يقتضي الإدراك لمقاصد الشرع، ومقاصد الشرع يقتضي إدراكها وجود جهة مدركة لذلك، وتتمثل هذه الجهة اليوم في دار الفتوى ومجلس كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وهؤلاء يمثلون المشورة الشرعية لطرفي العقد، وذلك بإبداء النصح والمشورة ومطابقة القرار السياسي للشريعة الإسلامية.

لكن الشافعية جعلوا للخليفة سلطة ترجيحية على مسائل الخلاف، فتولدت لديهم القاعدة التي تقول بأن **(حكم الحاكم يرفع الخلاف)** لأن ترجيح الحاكم يسير مع المصلحة العامة للأمة حيث تسير.

لكن ابن تيمية أخرج الخلفاء الراشدين من هذه الدائرة السياسية وجعل سلطتهم منصوصاً عليها، لأنها مستمدة من إشارات مسبقة من قبل النبي ﷺ.

وعلى هذا فإن البيعة التي تمت للخلفاء الراشدين كانت عقد تأكيد، وولاء، وطاعة.

فعقد الخلافة في الإسلام هو عقد بين الحاكم والمحكومين، وهو عقد حكومي، أما العقد في الفكر السياسي الغربي، فيختلف عن ذلك إذ هو عقد اجتماعي، بين أفراد المجتمع، يقتضي تنازلهم عن جزء من الحقوق التي كانوا يتمتعون بها في حالتهم الفطرية، إلى السلطة العامة التي تحكمهم.

الفصل الخامس

بواعث النظرية السياسية في الإسلام



(٥)

بواعث النظرية السياسية في الإسلام

إِذا كان الفقه الإسلامي، هو الأساس المنطقي لإعطاء الخلافة الإسلامية التسويغ الشرعي... فإن علم الكلام، هو الذي دافع عن شرعية الخلافة الراشدة، لدحض كافة الشبهات المضادة.

إن مشكلة الخلافة والإمامة، هي الأساس الذي من أجله نشأ علم الكلام، وظهر على الساحة الفكرية الإسلامية، منذ الفتنة الكبرى حتى ظهور ابن تيمية، الذي استطاع أن يحسم القضية عندما استطاع بلورة النظرية السياسية.

إن عدم تقديم الفقه الإسلامي نظرية

واضحة المعالم، محدودة المفاهيم، لمسألة الإمامة، فتح الطريق أمام أصحاب الشبهات، مما حدا بالعلماء إلى إشهار سلاح الفكر، للذود عن حياض الخلافة الإسلامية، فنشأ علم الكلام.

ولعل من أهم الأسباب، لإعراض الفقهاء عن إدراج قضيَّة الإمامة والخلافة في مصنفاتهم بشكل نظري، إثنان.

الأول: إفراد علماء الحديث أبواباً خاصة بالقضايا السياسيَّة، مثل كتاب الإمارة في البخاري، وكتاب الخراج، والإمارة، والفيء، في سنن أبي داود، لأن وجود النص أغناهم عن الاجتهاد، فصرفوا النظر عن تكوين نظريَّة سياسية.

الثاني: الظروف السياسيَّة المحيطة بهم، جعلتهم يتهيبون الفتنة، فآثروا عدم البحث والاستطالة في القضايا السياسية.

لهذا لم نتمكن من الوقوف على نظريات فقهية دقيقة ومتكاملة، حتى القرن الخامس للهجرة، فظلَّت مسألة الخلاف وتنصيب الإمام، متروكة للنصوص والممارسات الشخصية.

لكنَّ علم الكلام، خاض غمار هذه الحقول، وتمكن من الدفاع عنها، ولم يتمكن من إيجاد نظرية سياسية، لأن علم الكلام ليس علماً عملياً كعلوم الفقه، فهو لا يُعنى بالمسائل العمليَّة، بل ينصب اهتمامه على القضايا الاعتقادية.

لقد اكتفى علم الكلام بتبرير الواقع الشرعي للخلافة، والإمامة، ومع هذا فلم يَسْلم علمُ الكلام من الانزلاق في انحرافات خطيرة، لكن أبرز علماء الكلام الذين استطاعوا أن يعالجوا قضية الخلافة هو أبو الحسن الأشعري، المتوفى عام ٣٢٤هـ، حيث استطاع أن يُفرد باباً خاصاً في إمامة أبي بكر الصديق، في

كتابه **(الإبانة في أصول الديانة)** تحت عنوان **(الكلام في إمامة أبي بكر الصدِّيق)** فجاءت كتابته، تحليلاً فلسفياً لشرعيَّة خلافة أبي بكر الصديق، وبقية الخلفاء الراشدين.

لقد بدأت نظريَّة الإمامة والخلافة تتبلور في القرن الخامس للهجرة، وكان الماوردي رائدها الأول، فأسس نظرية سياسية من حيث الثبوت والوظائف في كتابه **(الأحكام السلطانية)**.

لقد استطاع الماوردي، أن يجمع في كتابه بين علم الكلام وعلم الفقه، فاستفاد من علم الكلام في الطرق الصحيحة لإثبات الخلافة وصفات الخليفة، واستمد من علم الفقه وظائف الخليفة.

إنَّ تمكُّن شيخ الإسلام ابن تيمية، من علوم القرآن، والحديث، والفقه، ودرايته بعلم الكلام، أهّله لإيجاد أول نظرية سياسية في الإسلام، إلا أنه لم يفرد لها كتاباً خاصاً، بل

أثبتها مفرقة في عدّة كتب هي (**منهاج السنَّة**)، و (**السياسة الشرعية**) و (**الفتاوى**).

استطاع ابن تيمية أن يفرِّق بين النبوة، والخلافة، والملك، ومن خلال ذلك استطاع إثبات إمامة أبي بكر وبقية الخلفاء الراشدين، باعتبار هذه القضية هي محور النزاع بين أهل السنَّة ومن خالفهم، فطرح نظريته السياسية في مواجهة المخالفين واستطاع أن يوجد الأسس التي تقوم عليها الخلافة معتمداً على الوجهين، الواقعي والشرعي.

إن الأمة الإسلامية اليوم في حاجة إلى إبراز المنهج السياسي الإسلامي، فإذا كان فقهاء الغرب قد اعترفوا بأن الديمقراطية لا تتلاءم مع كل الشعوب، فإن المنهج السياسي الإسلامي سوف يثبت للعالم، بأنه صالح لكافة الأمم، وفي كل زمان، ولكل مكان.



الفصل السادس

الديمقراطيـة
وفكر ابن تيمية السياسي



(٦)

الديمقراطية
وفكر ابن تيمية السياسي

نخطىء حينما نجري محاولة لإسقاط الإطار النظري المعاصر، على قضايا فكرية قديمة، تختلف عنه أشد الاختلاف.

إذ ليس من المنطق أن نقارن بين النظريات الديمقراطية، وبين فكر ابن تيمية السياسي، فالنظريات الديمقراطية، نشأت في بيئة أوروبية، لها خصائصها الفكرية والتاريخية، وفكر ابن تيمية السياسي ينطلق من أسس وقواعد إسلامية ثابتة.

فالخلافة عند الماوردي ـ وهو أول من حاول إيجاد نظريَّة سياسية في الإسلام ـ تنعقد

بين الإمام والأمة، باعتبارها محل الحكم، وصاحبة المصلحة، فهي عقد حكومي أخذ به ابن تيمية في كتابه (**منهاج السنّة**) بينما العقد لدى الفكر الديمقراطي المعاصر هو عقد اجتماعي.

فالشعب أو الأمة لدى الغرب هي مصدر السلطات، بينما الأمة في الإسلام هي مكان السلطة والمشورة والمصلحة لأن مصدر السلطات هو القرآن والسنّة.

فالعقد الاجتماعي لدى الغرب، هو الذي أنشأ الحكومة، بينما العقد في الإسلام، هو عقد حكومي بين الخليفة وبين الأمة، وهو الذي أقرَّ سلطة الخليفة، أو الحاكم، على الاحتكام للسيادة الشرعية.

فالإمامة في الإسلام، لا تُبنى على عقد اجتماعي، بل تُؤسَّس على عقد حكومي، فنظام الإمامة أو الخلافة لا يقيمه عقد البيعة،

ولا ينشأ عن إرادة الأمة، بل هو نظام أقره الشرع.

فالإمامة عند أهل السنّة والجماعة، هي خلافة النبوة في حراسة الدين، وسياسة الدنيا، لأن الإمامة تستمدُّ شرعيَّتها من الله عز وجل، من حيث التأسيس ومن حيث الوجود.

أما على مستوى التنفيذ، فهي تعبير بشري، يلتزم بالأوامر الإلٰهية في التعامل مع الواقع، فالخلافة إلٰهية من حيث مصدر التأسيس، والخلافة بشرية من حيث الممارسة والتطبيق.

إن ثبوت الإمامة لدى الماوردي، ما هو إلا توفيق بين نظريَّة الاختيار، ونظريَّة النص، فعهد الإمام لمن بعده يثبت بالنص، لكن الإمام ليس معصوماً عند أهل السنّة والجماعة.

فالاختيار عند الماوردي، ليس عقداً اجتماعياً، كما إنَّه ليس انتخاباً سياسياً كما هو

في الفقه القانوني المعاصر، بل إن الاختيار يتم من قبل أهل الحلِّ والعقد، ولا يمكن أن يقال: إن أهل الحل والعقد هم أهل الاختيار، فأهل الحل والعقد لا يمثلون الشعب، ولا يعبرون عن إرادتهم، بل إن أهل الحل والعقد، هم أمناء على النص، ورعاةٌ لأمور الدين وسياسة الدنيا، من خلال من يختارون.

لهذا فإن اختيار أهل الحل والعقد، لا يعتبر اختياراً سياسياً، بني على رغبة شخصية، بل هو نوع من الاجتهاد الفقهي، يخضع لشروط ومواصفات فقهية يتم الاختيار على أساسها.

فالماوردي قد أكد ذلك حينما قال: «**إذا اجتمع أهل الحل والعقد لاختيار، تصفحوا أحوال أهل الإمامة من الذين تتوفر فيهم شروطها فقدموا للبيعة أكثرهم فضلاً وأكرمهم شرطاً**» ثم يقول في الأحكام السلطانية: «**فإن**

أجاب إليها بايعوه عليها، وانعقدت بيعتهم له بالإمامة، فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته».

وهذا يختلف عن عهد الإمام إلى من يعهد إليه بولاية العهد، فعهد الإمام لا يشترط رضا أهل الحل والعقد، بل بعهد الإمام لمن بعده تنعقد الولاية، فبيعة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم تتوقَّف على رضا الصحابة.

فإذا كان الماوردي قد حصر ثبوت الإمامة في شكلين، هما اختيار أهل الحل والعقد، وعهد الخليفة السابق لمن بعده. إلا إن ابن تيمية أضاف إليها أهل الشَّوكة، وهم الذين يصلون إلى الإمامة بالقوة، فقد أقرَّهم ابن تيمية كأمر واقع، ومنعاً للفتن، خصوصاً إذا ساروا على النهج الإسلامي.

إذا كان أساس الحكم في الإسلام، يقوم على عدل الحاكم، وطاعة المحكوم، وإقرار

الشورى، فإن المنهج الإسلامي هو الذي يصنع الضوابط، حتى يظل الإنسان بعيداً عن الأهواء.

الفصل السابع

العـــدالة الشرعيـــة والعدالة القانونية



(٧)

العدالـــة الشرعيــة
والعدالة القانونية

يُحكم الناس باثنين... إما بحكم القانون، أو بحكم الهوى... فبحكم القانون تتحقق المساواة، وينتفى الظلم... وبحكم الهوى، يتحقق الظلم ويسود الفساد.

فالنجاشيُّ حكم بالقانون، وهو مقتضى النظر العقلي، فوصفه الرسول ﷺ، بأنه ملك لا يظلم عنده أحد، وأمر المسلمين بالهجرة إلى الحبشة ليعيشوا في ظل عدالته، لكنَّ النجاشي قادته عدالته إلى الإسلام فأسلم.

أما الشريعة الإسلامية، فقد حققت من خلال أحكامها العدالة في أبهى صورها، إذ

قيَّدت الحاكم، بالحكم بمقتضى النظر الشَّرعي، وهو الحكم بما أنزل الله، فأصبح الناس متساوين أمام الشريعة الإسلامية. فبوجود النصوص الشرعيَّة، يسقط الأخذ بالنصوص الوضعية والعقلية، لكن حكم القانون فيما ليس فيه نص شرعي، يعتبر نوعاً من أنواع العدالة، طالما لم يتعارض مع نص شرعي، أو مصلحة شرعية. وإلا كان ذلك اسقاطاً للعقل وتعطيلاً له.

فالشعوب التي تُحكم بالأهواء هي شر الأمم، لأنها قامت على الظلم والفساد، وهذا ما حدث في روما على عهد نيرون، وفي فرنسا على عهد نابليون، وفي ألمانيا على عهد هتلر، وما يحدث في عصرنا في كثير من بقاع الأرض.

فالإسلام قدَّم للبشريَّة أفضل السبل لتحقيق العدالة، فمن لم يحكم بما جاء في الشريعة

الإسلامية وهو يعلم، كان من المغضوب عليهم، ومن لم يحكم بما جاء في الشريعة الإسلامية وهو لا يعلم، كان من الضالين.

ولأن حكم الإسلام، لا يتأتَّى إلا بحاكم يحمل الناس على حكم الله، فقد قسَّم النبي ﷺ أنواع الحكم وفتراته، فكان في البداية نبوة، ثم كان خلافة، ثم أصبح مُلْكاً عضوداً.

فحكم النبوة... كان تبياناً للنَّاس، وهدى إلى طريق الحق، وطريق العدالة، وحمل الناس عليها، وكان عهد الخلفاء الراشدين، تسييراً للناس على منهج النبوة، وحمل الناس عليه، أما الملك فانقسم إلى قسمين مُلْكٌ بالهوى فكان عضوداً، ومُلكٌ بشرع الله، فكان عادلاً، وهو الذي يحمل طابع الخلافة.

والفكر الإسلامي لا زال مطالب، بوضع المنهج السياسي، وتحديد الضَّوابط، حتى لا يخرج الحكم من منهج الخلافة إلى منهج العضادة.

لقد روى الإمام أحمد عن سفينة، أن رسول الله ﷺ قال: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتى الله ملكه من يشاء**» ذكره ابن تيمية في الفتاوى وحسَّنه الألباني، أما رواية أبي داود والترمذي: «**تكون الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون الملك**».

وليس هناك فرق بين الخلافة والإمامة، ففقهاء السنّة استخدموا لفظ الإمامة في مباحثهم الفقهية، كما استخدموا لفظ الخلافة في كتاباتهم التاريخية، ليؤكدوا ارتباط الدين بالدنيا، وليقطعوا بذلك الطريق على الفرق الضَّالة التي فرقت بين الإمامة والخلافة، سعياً وراء تدمير الإسلام.

ويؤكد على ذلك الإمام النووي، حيث يقول: «**يجوز أن يقال للإمام خليفة، كما يجوز أن يقال له أمير المؤمنين**» ويتفق معه إمام الحرمين الجويني، فيقول: «**بأن الإمامة،**

رئاسة تامَّةٌ وزعامةٌ تتعلق بالخاصة والعامة، في مهمات الدين والدنيا».

أما ابن خلدون، فكان أكثر منهجية حين قال في مقدمته وهو يصف الإمامة، بأنها: **«حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الدنيوية والأخروية. . .»**.

لكن ابن تيمية، تقيد بالنسبة للخلافة بالنص فجعل الخلافة في الخلفاء الأربعة بنصِّيَّة التعيين، وأن رسول الله ﷺ قد أشار إليهم بالنص. لكنه جعل خلافة أبي بكر على الخصوص، وخلافة بقية الخلفاء على العموم أي عموم النص، وما أكد ابن تيمية على ذلك، إلا لدحض الشبه التي أوردتها بعض الفرق المنحرفة، فقال في منهاج السنّة: **«فخلافة أبي بكر لا تحتاج إلى الإجماع بل النصوص دالة على صحتها وعلى انتفاء ما يناقضها»**.

فإذا كان ابن تيمية قد قسَّم النص من

حيث التخصيص، فإنَّه لم يقسِّم النص من حيث الظُّهور. إذ قسَّم الفقهاء النص إلى اثنين، نصٌّ خفي، وهو ما سار عليه الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث، والإمام أحمد بن حنبل، فقالوا: «**بأن تعيين الخلفاء الراشدين كان بنص خفي**».

أما ابن حزم، وابن حجر الهيثمي، ورجال من أهل الحديث، فقد قالوا بأن النص في استخلاف الخلفاء الراشدين كان جلياً. ويفهم من كلام ابن تيمية أنه أخذ بثبوت إمامة الخلفاء الراشدين بالنص الجلي. ثم يسير ابن تيمية إلى أبعد من ذلك، حيث يشير في منهاج السنّة، إلى أن إمامة أبي بكر الصديق لا تقتصر على وجودها نصّاً بل أيضاً على استحقاقه لها، والله الموفق.

الفصل الثامن

الأحكام السياسية بين العقل والشرع



(٨)

الأحكام السياسية
بين العقل والشرع

يخطىء الكثير فلا يفرقون بين الفكر السياسي في الإسلام والفكر السياسي لدى الغرب، وأصل هذا هو مبعث القلق الذي يساور علماء السياسة.

فالأحكام ومنها السياسية منشؤها العقل عند الفكر الغربي، والأحكام ومنها السياسية منشؤها الشريعة لدى الفكر الإسلامي، وهذا هو الفرق أيضاً بين أهل السنّة والجماعة والمعتزلة، فالمعتزلة يجعلون منشأ الأحكام السياسية العقل وحده.

فإذا كان الذهبيُّ في الميزان وابن الصَّلاح

في الطبقات، قد أخذا على الماوردي، قوله بأن العقل هو منشؤ الأحكام السياسية، إلا أن الماوردي قد جعل الأساس في الأحكام السياسية هو الشرع، كما قال بأن العقل أيضاً يوجب الأخذ بوجوب الإمامة، فهو لم ينف الشرع، وهو ما جعل الإمام السُّبكي غفر الله له يبرِّئه من تهمة الاعتزال.

إن موضوع الخلافة في الإسلام، هو حراسة الدين وسياسة الدنيا، بينما هو لدى الغرب يقوم على سياسة الدنيا فقط... فالخليفة في الإسلام، مسؤول عن الدين وشؤون الدنيا، ولا فرق بينهما، إذ تجتمع هذه المسؤوليات لدى الحاكم، فليس هناك خليفة مسؤول عن أمور الدين، وآخر مسؤول عن شؤون الدنيا.

فالحاكم في الإسلام يستفتي العلماء، ويستشير أهل الحل والعقد عند اتخاذ القرار، فالعلماء، من شأنهم إيضاح المطابقة بين القرار

وحكم الشرع، أما أهل الحل والعقد فمن شأنهم إبداء الرأي والمصلحة فيما صيغ من قرار إذا كان ذلك موافقاً للنص وليس مخالفاً له.

فإذا تبين للحاكم أن قراره مخالف لنص شرعي، وجب عليه التراجع عنه لعدم شرعية القرار، لأن الحكم لله وحده، أما إذا طُرح القرار على أهل الحل والعقد، أو طرح الاقتراح من أهل الحل والعقد، فإنه لا يلزم الحاكم، إذ يصبح للحاكم الحق في البحث عن المصلحة العامة فيما يتفق مع حكم الشرع، لأن أهل الحل والعقد هم أهل الشُّورى، والشُّورى هي (استنطاق الرأي من أهله قبل العزم على القرار).

فإذا كانت الشورى ملزمة للحاكم وأيَّ حاكم، إلا إنها لا تلزمه في الأخذ بها طالما رأى أن هناك مصلحة. وهذا هو الفرق بين

الخلفاء الراشدين والأئمة من بعدهم... فالخلفاء الرَّاشدون، هم أصحاب رسول الله ﷺ وهم خلفاؤه في علمه، وخلفاؤه في المسؤوليَّة تجاه المسلمين وهم أعلم الناس بالأحكام الشرعيَّة، وهم أئمة مجتهدون، لكن من جاء بعدهم كانوا على خلاف ذلك، فوجب عليهم الأخذ برأي العلماء وأهل الفتيا، إذا بنوا رأيهم على نص صريح، أو سايروا روح النص دون مخالفته.

فإذا خالف الحاكم النص الشرعي، انتفت طاعته في المعصية، ووجبت طاعته في المعروف، فالإمام أحمد لم يطع الخليفة العباسي في قوله بخلق القرآن، لكنه أطاعه في كل ما سوى ذلك، امتثالاً للنص في الكتاب والسنّة، ودرءاً للفتن، فإذا وُجد نظام أو لدى المسلمين قدرة على إزاحة الحاكم بالمعصية دون فتنة أو إراقة دماء جاز ذلك.

لقد بنى ابن تيمية نظام الحكم في الإسلام على الآيتين الكريمتين ٥٨ و ٥٩ من سورة النساء ﴿**إن الله يأمركم أن تؤدُّوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعما يعظكم به، إن الله كان سميعاً بصيراً، يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا**﴾.

فعلى ولاة الأمر، أداء الأمانات إلى أهلها، وأن يحكموا بين الناس بالعدل، وعلى الرعيَّة أن يُطيعوا أولي الأمر في قسمهم وحكمهم، ومغازيهم وغير ذلك، إلا أن يأمروا بمعصية الله، فإن أمروا بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

أما التحكيم فقد قال عز وجل: ﴿**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن**

كنتم مؤمنين﴾.

فعدم الاحتكام إلى كتاب الله، يُعتبر خروجاً على الإيمان، فوجود الحكم في كتاب الله وسنّة رسوله يقتضى الامتثال، وعدم وجود النص يقتضي الرجوع إلى المقاصد الشرعية من مصلحة وغيرها، بحيث يتوافق مع الأسس الشرعية ولا يخالفها.

ويقول ابن تيمية في (السياسة الشرعية): **(وإن لم تفعل ولاة الأمر ذلك وجبت طاعتهم فيما يأمرون به من طاعة لله وهو المعروف).** ويقول ابن تيمية: **(وإذا كانت الآية قد أوجبت إداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل ـ والاحتكام إلى الله وإلى الرسول وإلى الآمر ـ فهذا من جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة).**

وهنا استطاع ابن تيمية أن يوجد المنهج الفكري في الإسلام من هاتين الآيتين، وأن

يوفِّق بين خلافة أبي بكر الصديق وغيره من الراشدين، وبين خلافة من جاء بعدهم.

وبهذا وضع حداً للالتباس على المسلمين في عصر اختلطت فيه المفاهيم.



الفصل التاسع

الفكر السياسي والفكر الديني في منهج ابن تيمية

(٩)

الفكر السياسي والفكر الديني

في منهج ابن تيمية

إن الأمم لا ترقى إلى سلم المجد إلا بمنهج يحكمها، أو بفكر يسيطر عليها... فالأمَّة الألمانية هيمن عليها فكر (نيتشه) الذي عاصر «بيسمارك»، فتأثر به وأثَّر فيه، وانتهى بظهور «هتلر» الذي اعتمد على القوة كنظام للحياة... والأمة الأمريكية سيطر عليها منهج صاغه ثُلةٌ من المفكرين، أمثال «جيفرسون وجاي، وفرانكلين»، فتجسَّد منهجهم في الدستور الأمريكي، الذي لا يزال يحكم الأمة الأمريكيَّة في مسيرتها الديمقراطيَّة.

لكنَّ الفكر القاصر، والمنهج الخاطىء،

رغم قدرتهما على تكوين الأمم، وإيجاد لون من ألوان الحضارة، إلا أن هذه الحضارة، تظلُّ مهما أينعت، تحمل في طيَّاتها بذور هدمها وتداعيها، كما حدث للاتحاد السوفييتي.

أما الأمَّة الإسلاميَّة، فيحكمها منهج إلٰهي، تجسَّد في الشريعة الإسلامية، وفكر بشري إصلاحي يتبناه مفكرون إسلاميون، يتجدَّد على مر الزمان، بظهور المجدِّدين والمصلحين، في حِقب متغيرة من الأزمان.

فدولة المماليك، ازدهرت في بدايتها، بفضل الشريعة الإسلامية، وبمنهج العز بن عبد السلام الإصلاحي، والدَّولة العثمانية، سادت عدة قرون بفضل الشريعة الإسلامية، وبفكر الإمام أبي حنيفة النعمان، وسنَّت (مجلة الأحكام العدلية)، فكانت من أعظم ما أنجزته هذه الدولة.

لكنَّ ظهور فكر ابن تيمية، قد أحدث

يقظة إسلامية في العالم الإسلامي في القرنين الأخيرين... لقد تبنى الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فكر ابن تيمية الإصلاحي وخاصة فيما يتعلق بالجانب الديني، فأرسيت قواعد العقيدة في الجزيرة العربية، على يد الملك عبد العزيز رحمه الله، الذي بنى صرحاً قوياً، صمد أمام كافة التناقضات التي تحكم العصر.

أما الشيخ محمد عبده، فقد بنى فكر ابن تيمية السياسي، واستعان بشيء من فكر المعتزلة، ليجادل به الفكر الغربي المستعمر واقتفى أثره الشيخ حسن البنا، ليقوم بتطبيق منهج ابن تيمية السياسي، على تنظيم الإخوان المسلمين، فأصبح ابن تيمية أكثر المفكرين الإسلاميين تأثيراً في التيارات الإسلامية المعاصرة.

إن فكر ابن تيمية، فكر متوازن الأطراف، سواء كان ذلك من حيث الدين أو سياسة

الدنيا، فالجماعات الإسلامية التي تبنت فكر ابن تيمية السِّياسي، تعرضت لِهزَّات فكرية قاتلة، بسبب إعراضها عن فكر ابن تيمية الديني، الذي يقضي بالقضاء على كافة أنواع الشرك ومظاهر البدع. لقد حاولت هذه الجماعات عزل فكر ابن تيمية السياسي عن سياقه التاريخي، فاتجهت نحو البحث عن مقابلة لفكره في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، وبذلك فقدت الرؤية الموضوعية لمنهج ابن تيمية الفكري.

إن الأسلوب الرصين، والمنهج العميق، الذي كان يتحاور به ابن تيمية في المسائل الفرعية، قد أفقد الكثير القدرة على الإبحار في فكره السياسي... كما إن طريقته الجدلية المتألقة، التي قارع بها أهل الضلال، قد تركت ظِلاً من الغموض على بعض الزوايا من فكره السياسي.

لقد كان ابن تيمية رحمه الله، ملتزماً بالدفاع عن مذهب أهل الحديث وآرائهم، فكان يبرز فكره السياسي من خلال مذهبه الديني، ومع هذا فإنه قد بين في منهجه السياسي، أن الإسلام، لم يعط الدول الأولوية بل جعل الأساس هو العقيدة، لهذا فهو لم يسيس الإسلام بل وضع السياسة ضمن المنهج الإسلامي.

فإذا كان النبي ﷺ قد أسس الدولة الإسلامية عند هجرته إلى المدينة المنورة، إلا أنه عليه الصلاة والسلام لم يجعل - كما يرى ابن تيمية - الدولة من وظائف النبوة، بل تركها لخلفائه من بعده.

فالنبي ﷺ، اختار خلفاءه ونص عليهم في شكل خفي، وأحياناً بشكل جلي، لكن خلافة أبي بكر ربما دلت عليها دلالات صريحة، دون نص صريح.

فتقديمه عليه الصلاة والسلام لأبي بكر في الصلاة، والتأكيد على ذلك، كان إشارة صريحة بخلافته الإمامة الكبرى كما ارتضاه في الإمامة الصغرى.

وأمره عليه الصلاة والسلام بسد الخوخات إلا خوخة أبي بكر، جعل الصحابة يدركون أن النبي ﷺ ارتضاه للخلافة من بعده، خصوصاً حينما خرج عليهم أبو بكر إلى الصلاة من خوخته.

وعندما أجاب النبي ﷺ المرأة التي قالت: أرأيت إن جئت فلم أجدك؟ وكأنها تريد الموت، قال عليه الصلاة والسلام: «**فأت أبا بكر**» فأدرك الصحابة وقتها أنه الخليفة، وكذلك الحال في بني المصطلق الذين سألوه: «**لمن ندفع صدقاتنا بعدك؟**» فقال لهم: «**إلى أبي بكر**».

وحديث عائشة الذي رواه الشيخان الذي

قال فيه عليه الصلاة والسلام: **«دعيه، معاذ الله أن يختلف المؤمنون على أبي بكر»**. ثم الحديث الذي رواه حذيفة عن النبي ﷺ أنه قال: **«اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»**.

إن فكر ابن تيمية السياسي لا يمكن فصله عن فكره الديني، فإرساء القواعد الفكرية، لا بد من أخذها كاملة، فأساس الشريعة الإسلامية هو التوحيد، وهو الذي تنطلق منه كافة المبادىء والقيم.

إن الصراع الفكري الذي يخيم على العصر، في حاجة إلى إبراز فكر ابن تيمية، ومنهجه الكامل، حتى يصبح إيجاد الشخصية الإسلامية ممكناً والله الموفق.



الفصل العاشر

المسؤولية بين ولاة الأمور والرعية



(١٠)

المسؤولية
بين ولاة الأمور والرعية

لم يكن ابن تيمية صاحب نظرية سياسية فحسب، كما يقول الدكتور الياباني المسلم بجامعة طوكيو حسن كوناكاتا في رسالته للدكتوراه، بل كان ابن تيمية صاحب منهج سياسي.

وفرق بين النظرية والمنهج، فالنظرية: **(هي المسألة التي لا تثبت صحتها إلا عن طريق البرهان)**، والمنهج: **(هو الطريق الواضح المسالك، المفضي إلى أفضل النتائج، والمنهج في هذا شامل لكثير من النظريات التي تثبت فعاليته)**.

وابن تيمية هو الفقيه الإسلامي الذي تميز بإيجاد منهج سياسي متكامل، استقاه من آيتين كريمتين في كتاب الله عز وجل، وهما الآية (٥٨) والآية (٥٩) من سورة النساء.

﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعما يعظكم به، إن الله كان سميعاً بصيراً﴾، ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا﴾.

يقول ابن تيمية: **(إن الآية الأولى نزلت في ولاة الأمور، وأن عليهم أداء الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس، أن يحكموا بالعدل.**

ونزلت الآية الثانية في الرعيَّة من الجيوش

وغيرهم، فعليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك، في قسمهم، وحكمهم، ومغازيهم، وغير ذلك، إلا أن يأمروا بمعصية الله، فإن أمروا بمعصية الله، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

فإن تنازعوا في شيء ردوه إلى كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وإن لم تفعل الولاة، أطيعوا فيما يأمرون من طاعة الله، لأن ذلك من طاعة الله ورسوله، وأُديت حقوقهم إليهم كما أمر الله ورسوله وكما جاء في سورة المائدة الآية (٢) ﴿وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾) انتهى كلام ابن تيمية.

من خصائص المنهج القرآني أن يحكم النص كافة سبل الحياة، فالآيتان الكريمتان لا تختصان بولاة الأمور من الحُكَّام والمحكومين وحدهم، بل أنهما تحكمان كل مؤتمن، وكل راع مسؤول.

فالحديث الذي رواه الإمام أحمد وأهل السنن، عن الحسن، عن سمرة، إن رسول الله ﷺ قال: «**أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك**» وبهذا يدخل في ظل هاتين الآيتين الكريمتين جميع الأمانات الواجبة على الإنسان، من حقوق الله على العباد، وحقوق العباد فيما بينهم.

فالحقوق الشرعية، لا تثبت لصاحبها إلا من خلال ما شرعه الله في كتابه العزيز، أو ما جاء على لسان نبيه ﷺ، قولاً أو عملاً، أو إقراراً.

فالآية الأولى، عالجت كافة الحقوق من خلال إقرارها ووجوب أدائها سواء للبر أو للفاجر، وكما قال أبو العالية: «**الأمانة ما أمروا به، وما نُهوا عنه**» وكما قال ابن عباس رضي الله عنه: «**يدخل في هذه الآية وعظ السلطان للنساء**» فالأمانة هي ما وجب لغيرك عليك من حقوق.

فإذا كانت هذه الآية نزلت في عثمان بن طلحة بن أبي طلحة، فذلك من باب خصوصية السبب، أما عموم النص فهو الأمانات وأداؤها.

فإذا كان رسول الله ﷺ قد أرسى قواعد الدولة الإسلامية في عهد النبوة، بأن أدى الأمانة التي أمره الله عز وجل وبيّن الحقوق ودعا إلى أدائها، فإن أبا بكر الصديق يعتبر مؤسس الدولة الإسلامية عندما حافظ على الأمانة، ووطد العقيدة وسير البعوث، فشرع بذلك سنة صالحة في تأمين الدولة الإسلامية، فكان له الأسوة على من جاء من بعده من الخلفاء والحكّام وولاة الأمور، وكان أول خليفة لرسول الله ﷺ.

الفصل الحادي عشر

دور المحدثين والفقهاء وعلماء الكلام في النظريـــة السياسيـــة



(١١)

دور المحدثين والفقهاء وعلماء الكلام في النظرية السياسية

يخطىء من يعتقد أنَّه لا يوجد في الإسلام منهج سياسي، ويخطىء أيضاً من يقول: إن ابن تيمية قد أوجد نظريات سياسيَّة، فابن تيمية لم يوجد هذه النظريات من عدم، ولم يستوردها من سائر الأمم، بل استخرجها من مصادرها الأصلية.

فالإسلام جاء بمنهج كامل للحياة، فيه السِّياسي، وفيه الاقتصادي، وفيه الاجتماعي، وفيه الأخلاقي.. لقد أرسى الإسلام قواعد المناهج، فلا حاجة للمسلمين بمناهج مستوردة أو مستعارة، فمن أراد أن يطبق أو يدخل

عليها من خارج دائرة الإسلام، فقد شوه الحقائق، ولن يتأتى له ذلك؛ فالإسلام رسالة لها خصوصيات متميزة، ترفض كل فكر دخيل عليها.

فالخليفة الأول لرسول الله ﷺ، طبق منهج النبوة دون أن تكون له عصمة النبوة، لكنه اعتصم بكتاب الله وسنّة نبيه ﷺ، فأمن من الزلل.

لكن المسلمين بعد حِقبٍ من التاريخ، أصبحوا في حاجة إلى معرفة الضمانات الكافية، وإيجاد الضوابط اللازمة لمنع الجوْر، والخروج عن دائرة العدل، خصوصاً وأن الممارسات الخاطئة، قد انعكست على أحوال المسلمين فظهرت الفتن، وعمت ديار المسلمين.

لقد أصبح استخراج النظريات السياسية من الكتاب والسنّة، ضرورة ملحة لضمان الحقوق والحريات، وهنا ظهر دور ابن تيمية، في إيجاد

المنهج السياسي الإسلامي. لقد درج الباحثون عن الفكر السياسي في الإسلام، على تناول قضيَّة الإمامة كأساس لبناء المنهج السياسي الإسلامي، فلم يتمكنوا من تحديد المعالم قبل ظهور ابن تيمية.

فعلماء الحديث بحثوا القضية من خلال النصوص، فأفردوا لها الفصول، والأبواب، والكتب، وتركوها نقيَّة كما وردت عن رسول الله ﷺ، وبذلك حافظوا على أسس المناهج الإسلامية. أما الفقهاء، وهم المعوَّل عليهم في البحث عن النظريات والمناهج السياسية، لكنهم مع عدم وجود الداعي وقتها، نوقشت في إطار علم الحديث، ولم يتمكنوا من وضع منهج سياسي، واضح المعالم في عصوره الأولى.

فكان أبرز الباحثين في ذلك، الإمام مالك في موطَّئه، والإمام الشافعي في كتابه الأم،

والإمام أحمد في مسنده، لكن ذلك العصر ظل متسماً بالإبهام النظري.

أما علماء الكلام، فقد كان لهم دور بارز في مناقشة النظريات السياسية، وما ذلك إلا بسبب ظهور الأحداث التي أعقبت قتل الخليفة الثالث، عثمان بن عفان رضي الله عنه، وظهور الفئات الخارجة، كالخوارج وغيرها، وتركزت المناقشة السياسية حول الإمامة.

ومع هذا فإن علماء الكلام، لم يتمكنوا من إيجاد نظريَّة سياسية، لأن علم الكلام هو من العلوم النظرية، التي لا تستطيع النهوض بمثل هذه القضايا العملية، التي هي من صلب اختصاص علماء الفقه.

فعلم الكلام لا يُعني بالمسائل العملية، بل يعني بالمسائل الاعتقادية، فمن شأن علم الكلام تبرير ما حدث، وليس من شأنه وضع المنهج الذي يمنع الحدث.

إن عدم اهتمام الفقهاء المتأخرين بهذا العلم، أدى - في النهاية - إلى تكرار الأحداث في تاريخ الإسلام السياسي، فأدى بالأمة الإسلامية إلى التفكك وعرضها للفتن، وجعل من أهل القوة والشوكة خياراً وحيداً لجمع الكلمة وتوحيد الأمة.



الفصل الثاني عشر

السلطة بين التأسيس والإنشاء



(١٢)

السلطة بين التأسيس والإنشاء

إذا كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه هو منشىء الدولة الإسلامية.. فإن النبي ﷺ هو مؤسسها الحقيقي، وفرق بين التأسيس والإنشاء.

ولما أن السُّلطة هي الجوهر الحقيقي للدولة، وهي المحور الذي يدور حوله الفكر السِّياسي، فإن السُّلطة في الإسلام تقوم على اثنين، سلطة مؤسسة وسلطة منشئة.

فالسلطة المؤسسة هي سلطة التشريع، ومادتها الكتاب والسنّة، وهي سلطة يتساوى أمامها الحكام والمحكومون، وهم ملزمون

بطاعتها والسير على هداها، ومن السلطة المؤسسة يستمد كل ذي سلطة سلطته. إذ هي جوهر العدالة في الإسلام، ولا عدالة إلا في الإسلام.

والسلطة المؤسسة هي سلطة إلٰهية مشرِّعة، فهي ليست سلطة تاريخية بشرية، وهذا ما يتميز به الإسلام عن غيره من النظم الوضعية.

أما السلطة المنشأة: فهي سلطة بشرية، نشأت تاريخياً بعد وفاة الرسول ﷺ، واكتمال الدين، وتمام النعم، وانقطاع الوحي.

فكان أبو بكر هو منشؤها، فكان خليفة رسول الله ﷺ في حراسة الدين وسياسة الدنيا.

فالخليفة يمثل السلطة المنشأة، فهو الذي ينشىء السلطة ويسير بها على هدي التشريع الإلٰهي، معتمداً على الاجتهاد عند غياب النصوص.

ويتم تعيين الخليفة، إما بالاختيار، أو

بالتعيين، أو بالإقرار، فهو يلي أمر المسلمين نتيجة لعقد بين الحاكم والأمة، أو من يمثلها من أهل الحل والعقد.

فإذا كان الاختيار يتمُّ عن طريق أهل الحل والعقد، أو من أوكل لهم ذلك، كما حدث في خلافة عثمان بن عفان، فإن التَّعيين يتم عن طريق الخليفة السابق، وهو ما حدث عند تعيين عمر بن الخطاب من قبل الخليفة الأول أبو بكر الصديق.

أما الإقرار فيتم من قبل أهل الحل والعقد، لمن يتولى الحكم من أهل الشوكة بالقوة، فيتم إقرارهم على ولاية الأمر.

وهذا العقد المتمثل في البيعة، هو الذي ينشىء السلطة المنشأة، فهو تفاعل يتم بين المحكومين أو من يمثلهم، مع من يقوم بأمرهم.

فالعقد هنا ينشىء السلطة كأداء، لكنه

لا ينشئها كتشريع، وهذا ما يميز عقد البيعة في الإسلام عن العقد الاجتماعي.

فالبيعة في الإسلام عقد حقيقي، تؤسس بموجبه العلاقة بين الحكام والمحكومين.

فالحاكم في الإسلام على كافة المستويات، يستمد شرعيته من التشريع الإلٰهي الذي هو مصدر التأسيس لوجوبها، لكنه يصبح بالممارسة تعبيراً بشرياً يلتزم بالأوامر الإلٰهية، في التعامل مع الواقع، وبهذا تصبح الخلافة، إلٰهية من حيث التأسيس، وبشرية من حيث الأداء والرقابة.

فنظام الحكم في الإسلام، سابق للعقد الذي استؤنفت بموجبه شرعية الحاكم في خلافة النبي ﷺ على أمته في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وهو إلزام للرعية بالطاعة في المنشط والمكره دون منازعة لأولي الأمر.

فالأمة ملزمة بالطاعة في المعروف، فلا

طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ومن أجاز لنفسه الخروج على ولي الأمر أو برر ذلك، فقد أعطى لنفسه حق التشريع، الذي هو من حق السلطة المؤسسة وهي السلطة الإلٰهية، والله الموفق.



الفصل الثالث عشر

تأثير فكر ابن تيمية على التيارات السياسية المعاصرة



(١٣)

تأثير فكر ابن تيمية على التيارات السياسية المعاصرة

لم يقف ابن تيمية بفكره السياسي بعيداً عن السياق التاريخي للعصر الذي عاش فيه، ولعل هذا من أهم الأسباب التي جعلت فكره يتسم بالواقعية.

كما أن استناد فكر ابن تيمية على الكتاب والسنّة سما به عن ضحالة الهوى، فخصه بمعرفة تامة للفكر السياسي السابق عليه، ومكنه من التأثير الواضح على الأفكار اللاحقة به.

لهذا نجد أن التأثير الفكري لابن تيمية، قد أصبح واضحاً على التيارات الإسلامية المعاصرة، خصوصاً تلك التيارات التي تنزع إلى الجهاد.

لكننا لا نستطيع أن نحمل فكر ابن تيمية تلك السلبيات التي تمارسها بعض هذه الجماعات، وخاصة فيما يختص بجواز الخروج على الحاكم، لأن هذه الجماعات استعارت المبرِّر في ذلك من فكر الخوارج، والخوارج فئة خرجت على الإسلام، وحذر منها رسول الله ﷺ قبل ظهورها، لأنها استحلت دماء المسلمين ودماء الصحابة فقتلت علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

إن من أعقد الأمور التي تواجه الدارس لفكر ابن تيمية السياسي، هو عدم اطراده في الفكرة السياسية الأساسية، والاستطراد في المسائل الفرعيَّة، لأنه لم يكن يسعى لإيجاد منهج سياسي، لكنه كان يدافع عن المنهج الإسلامي العام، فكان لا بُدَّ أن يسير على هذا النهج.

لكنّ الباحث عن فكر ابن تيمية السياسي، عليه أن يستخلص هذا الفكر من كتبه العديدة،

فهو بحق جامعة تحتوي على كافة العلوم الفكرية، وهو مدرسة شاملة.

ولعل أهم ما عند فكر ابن تيمية السياسي، أنه يتلاءم مع هذا العصر، الذي نجد فيه إرهافاً نحو الديمقراطية، فإذا كانت الديمقراطية هي حكم القانون الذي يقره الشعب، فإن ابن تيمية يقدم لنا فكراً يحتكم إلى الشريعة الإسلامية التي هي من عند الله، المستمدة من الكتاب والسنّة، على مذهب أهل السنّة والجماعة، لصالح الراعي والرعية، أي لصالح الأمة أجمع.

ففي فكر ابن تيمية السياسي علاج لكافة الآثار السلبية التي يعيشها النظام الديمقراطي، والمتأتية من الرغبات الشعبية، فإذا كانت الديمقراطية الغربية قد خلصت الأمة من أهواء الحكام، فقد أوقعتها في أهواء الشعوب، فأباحت بذلك الخبائث، وحرمت الكثير من الطيبات.

فالفكر السياسي لدى ابن تيمية ينصب على أن تكون السيادة للشريعة الإسلامية، وضرورة تنفيذها على الأرض، ولا يبالي بشكل الدولة.

وهنا نجد أن فكر ابن تيمية السياسي، يلتقي مع فكر أبي بكر السياسي، فعندما بويع أبو بكر الصديق، كان أول ما فعله، هو الإعلان عن خطه السياسي، فبيّنه على الملأ من خلال خطاب البيعة.

كانت خطبة أبي بكر، موجزة أشد الإيجاز، لكنها كانت تتسم بالعمق والوضوح، فكانت خطاً سياسياً متكاملاً، يحسن أن نفرد لها شرحاً وتحليلاً مستقلين.

وهنا نجد أن ابن تيمية سار على نهج أبي بكر الصديق وخاصة عندما قال في خطبته: «أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم».

وهنا نجد أن أبا بكر قد حيد الهوى في حكمه، وأسقطه من حساباته السياسية، وجعل السيادة للشريعة الإسلامية، وذلك بطاعة الله ورسوله، وعدم معصيته، وجعل من نفسه قدوة في ذلك، فغياب القدوة ضياع للأمة.

إن قول أبي بكر الصديق، لا يعني جواز الخروج على الحاكم إذا عصى الله، فإذا كانت السيادة للشريعة فالشريعة لا تجيز ذلك، بل إن الطاعة في المعروف ولا طاعة في معصية.

لكن خطبة أبي بكر تمثل خطه السياسي، وأسلوبه في الحكم، والتزامه بذلك. والله الموفق.

الفصل الرابع عشر

خلافـة أبي بكـر
بيـن الوجـوب والاستحقـاق

(١٤)

خلافة أبي بكر بين الوجوب والاستحقاق

لم يخصص ابن تيمية باباً لبيان شروط الإمامة، وطرق انعقادها، في حديثه عن السياسة الشَّرعية، ولم يحذ في ذلك حذو الفقهاء، في حديثهم عن الأحكام السلطانية، كالماوردي وابن الفراء، إلا إنَّ ابن تيمية اقتصر في حديثه على المضمون.

ولم يفرِّق ابن تيمية بين الإمامة والخلافة بل هما متلازمان وخاصة لدى الخلفاء الراشدين، فالإمامة عنده مقام، والخلافة عنده صفة، فكان أحدهما يدل على الآخر، لأنَّ الإمام من يؤتم به، والخليفة هو من خلف النبي ﷺ، وسار على هديه، وسنته.

لهذا نجد ابن تيمية في منهاج السنة في الجزء الرابع وفي الصفحة ٢٣٢ يقول: «فخلافة أبي بكر لا تحتاج إلى إجماع، بل النصوص دالة على صحتها وعلى انتفاء ما يناقضها».

ثم نجده في نفس الصفحة يقول: «أن يقال الكلام في إمامة الصديق، إما أن يكون في وجوبها، وإما أن يكون في استحقاقه لها».

وهنا نجد ابن تيمية قد أسس مشروعية إمامة أبي بكر على أمرين، هما الوجوب والاستحقاق.

فالوجوب عند ابن تيمية يمثل الوجه الواقعي والتطبيقي وذلك بانعقاد البيعة، وإجماع الصحابة على إمامته، فور وفاة الرسول ﷺ.

أما الاستحقاق لإمامة أبي بكر، فقد أثبته ابن تيمية عن طريقين:

الطريق الأول: هو السنة، وذلك عن طريق ثلاث مسائل هي الأمر، والخبر،

والاسترشاد.

الطريق الثاني: هو الهدى القرآني.

فمسألة الأمر من السنة نجدها في قول النبي ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» وكذلك في قوله عليه الصلاة والسلام: «اقتدوا باللذين من بعدي» وأيضاً قوله ﷺ لأصحاب الصدقات: «إذا لم تجدوه أعطوها لأبي بكر» وقوله ﷺ للمرأة التي قالت يا رسول الله إن لم أجدك قال لها: «فأتى أبا بكر».

أما مسألة الخبر مما جاء في السُّنّة فقوله ﷺ: «رأيت كأني على قليب وأنزع منها فأتى ابن أبي قحافة ينزع ذنوباً أو ذنوبين...» وأيضاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: «ادع لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه الناس من بعدي»، ثم قال: «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

أما الاسترشاد من السنة، فيتبين ذلك من تقديم النبي ﷺ أبا بكر في الصلاة، وسدّ الخوخات إلا خوخة أبي بكر.

أما الطريق الثاني فهو الهدى القرآني، فقد ورد في القرآن الكريم في سورة «الليل» قوله عز وجل: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ وكذلك الآية ١٠٠ من سورة التوبة: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان﴾، والآية ٦٩ من سورة النساء ﴿ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقيين والشُّهداء والصَّالحين وحسن أولٰئك رفيقا﴾، والآية ٥٥ من سورة النور ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصَّالحات ليستخلفنَّهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً، يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾.

تنوَّعت الدراسات عن شيخ الإسلام ابن تيمية، لكن فكره السياسي لم يحظ بالعناية الكافية، لقد بحث البعض فكر ابن تيمية السياسي في إطار الفهم الغربي، والبعض الآخر التبست عليهم بعض الأمور فحملوا فكر ابن تيمية ما لا يحتمل، ونسبوا إليه ما هو بريء منه، وهناك من فرَّق بين فكر ابن تيمية فأخذ الجانب السياسي وترك الجانب الديني الاعتقادي.

إن فكر ابن تيمية يشكل منهجاً متكاملاً يجب أن يؤخذ بكماله وتمامه، وما أحوجنا إلى فكر ابن تيمية في هذا العصر. والله الموفق.



الفصل الخامس عشر

المضمون العملي لصحة الولاية



(١٥)

المضمون العملي لصحة الولاية

تتداخل الصور في أذهان البعض من المفكرين، فلا يفرقون بين المنهج وصاحب المنهج، خصوصاً إذا كان المنهج يتمثل في شخص صاحبه، مثل النبي ﷺ.

فالنبي عليه الصلاة والسلام، كان صاحب المنهج الإسلامي العظيم، فعندما أشار عليه الصلاة والسلام إلى الخلفاء من بعده، كان يعلم أنهم أكثر الناس فهماً للمنهج، وأشدهم تمسكاً به.

لقد كان أبو بكر يناصر النبي ﷺ ويدافع عنه، لكن نصره ودفاعه كان للمنهج، لأنه يعلم بأن النبي ﷺ معصوم من الناس.

فمن أحبَّ الرسول ﷺ لشخصه، وخالفه في منهجه فقد ضلْ، لأن الحب لله عز وجل هو حب اتباع للمنهج الذي جاء به النبي ﷺ، ويؤكد ذلك ما جاء في الآية الكريمة ٣٢ من سورة آل عمران ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم﴾.

لقد اتفق أهل السنة والجماعة، على أن الأساس في الشريعة الإسلامية، هو اتباع المنهج النبوي، وأن الخلافة، هي خلافة للنبي ﷺ على المنهج الإسلامي.

لكن البعض من الفقهاء، ذهب إلى أنَّ صحة الخلافة، لا تقوم إلا على صحة انعقادها، بينما نجد ابن تيمية لا يشترط ذلك، بل بنى صحتها، على تطبيق شرع الله والاقتداء بسنة الخلفاء الراشدين.

وبهذا نجد أن ابن تيمية قد أخذ

بالمضمون العملي لصحة الولاية، بينما نجد معظم الفقهاء أخذوا بالإطار الشكلي، وهو شكلية الانعقاد.

لهذا نجد أن شيخ الإسلام ابن تيمية لم يؤكد على طرق وشروط تنصيب الخليفة، في كتابه السياسة الشرعية، بينما نجد ذلك موسعاً في كتب الأحكام السلطانية.

لقد أصبحت نظرية الاختيار والتنصيب متلازمين عند كثير من الفقهاء، لأنهم أسسوا طرق تنصيب الخليفة، على تصورات ذاتية لكيفية انعقاد الخلافة، مستنبطين ذلك من ظروف انعقادها.

فجعلوا الأساس في ذلك هو اختيار كبار الصحابة لأبي بكر الصديق، وتنصيب عمر بن الخطاب، أو باختيار أهل الشورى الذين يفوضهم الإمام، كما حدث في ولاية عثمان بن عفان، وعلى هذا بنيت القاعدة الفقهية في

الانعقاد عند أهل السنة والجماعة.

لكن ابن تيمية لم يتوقف عند هذه الشكلية، بل جعل الأساس في شرعية الخلافة الراشدة هو النص الذي أشار به ﷺ.

وأضاف على أن شرعية الخلفاء الراشدين، كانت مستمدة من النص ومن اتباع سنة النبي ﷺ.

فالصحة والبطلان في انعقاد الولاية عند ابن تيمية، قائم على اتباع سنّة النبي ﷺ، وسنّة الخلفاء الراشدين من بعده.

لهذا نجد أن ابن تيمية يعتبر صاحب نظرية سياسية مستقلة، تواكب العصر، وتسير على منهج أهل السنة والجماعة، وتنطلق من مفاهيم عميقة لجوهر الإسلام.

الفصل السادس عشر

نظرية الاختيار وإرادة الأمة



(١٦)

نظرية الاختيار وإرادة الأمة

يجمع فقهاء المسلمين على أنَّ الخلافة تثبت عن طريقين، هما الاختيار والتَّعيين، فالاختيار يكون عن طريق أهل الحل والعقد، والتعيين يتم عن طريق العهد من الخليفة السابق إلى الخليفة اللاحق.

فاختيار أهل الحل والعقد، إمَّا أن يكون من قبل أهل الحل والعقد المعينين، كما كان في خلافة عثمان بن عفَّان، وإمَّا أن يكون من قبل أهل الحل والعقد المندوبين، الذين ندبوا أنفسهم لتغطية الفراغ، كما حدث في سقيفة بني ساعدة، واختير فيها أبو بكر الصديق.

أما التَّعيين، فإنه يتم من قبل الخليفة السَّابق، فيحدد من يتولى الخلافة من بعده،

كما تم في خلافة عمر بن الخطّاب، أو يعين الخليفة السابق عدداً من الخلفاء من بعده على التعاقب، كما يستفاد من تعيين النبي ﷺ لقادة الجيش في مؤتة.

إنَّ اختيار أهل الحلِّ والعقد للخليفة، لا يعتبر بحق، اختياراً سياسياً، فهم فئة قليلة ومحدودة، كما أنهم لا يمثلون الأمة، لأن الشعب ليس هو الذي قرَّر اختيارهم، كما أنَّه لا توجد واسطة انتخابية بين أهل الحل والعقد وباقي الأمة.

إنَّ اختيار أهل الحل والعقد للخليفة، أو الإمام، أو ولي الأمر، لا يعتبر تعبيراً عن إرادة الأمة، لأنه لا يعبِّر عن اختيار سياسي بني على رغبة شخصية، بل إنَّ اختيار أهل الحل والعقد للخليفة، ما هو إلاَّ اجتهاد فقهي، يقوم على ضوء شروط ومواصفات فقهية محدودة ومعلومة، ينبغي الاختيار بموجبها.

يقول الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية»: «فإذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار، تصفحوا أحوال الإمامة الموجودة فيهم شروطها، فقدَّموا للبيعة أكثرهم فضلاً، وأكملهم شروطاً، ومن يسرع الناس إلى طاعته، ولا يتوقفون عن بيعته، فإذا تعين لهم من بين الجماعة من هداهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه».

إن تعيين الخليفة في الإسلام، يأتي نتيجة لجهود أهل الحل والعقد، بغية الوصول إلى من هو أحسن للإمامة، وبناء عليه تنتفي العلاقة بين نظرية الاختيار وإرادة الأمة، لأن أهل الحل والعقد، لا يمثِّلون الأمة، بل يمثِّلون الرَّأي الصَّائب، المنطلق من إرادة الشرع.

فلو كان الاختيار متعلقاً بإرادة الأمة، لكان لزاماً أن يصبح الاختيار انتخاباً، عندئذ يصبح الرأي للشعب وليس للشرع. وعلى هذا

يصبح أهل الحل والعقد ممثلين للأمة وليس لإرادة الشرع، وهذا مما لا يتفق مع الإسلام.

أمَا وإنَّ الحكم لله، فإن أهل الحل والعقد، عليهم الاجتهاد للوصول إلى من هو أحسن للإمامة، فإذا أجابهم إلى ذلك وجب على أهل الحل والعقد طاعته، لأنهم ارتضوه بحكم شرعي وليس بحكم شخصي، ووجب على الأمة مسلمها وكافرها طاعته.

لهذا يقول الماوردي أيضاً في الأحكام السلطانية: «فإن أجاب إليها، بايعوه، وانعقدت بيعتهم له بالإمامة، فلزم على كافة الأمة الدخول في بيعته، والانقياد له».

وهناك فرق بين اختيار من هو أولى بالخلافة وبين اختيار من هو أحسن للخلافة، فأهل الحل والعقد لا يختارون الخليفة لأنه الأولى، بل لأنه الأحسن.

فإذا اختير الخليفة أو ولي الأمر لكونه

الأولى بالخلافة، أصبحت الخلافة ملكاً له يدافع عنها كما يدافع عن ملكياته، ويتصرف فيها كما يتصرف في حقوقه، لكنه إذا كان الأحسن للخلافة تصرف فيها من منطلق المسؤولية الشرعية فكان أميناً عليها. والله الموفق.



الفصل السابع عشر

نظـــريـــة
الإمــامــة والخــلافـــة



(١٧)

نظرية الإمامـة والخلافـة

بحث علماء السنة والجماعة مسألة الإمامة والخلافة، ولم يفرقوا بينهما، لأنه لا انفصال بين الدين والدنيا، وعلى هذا سار شيخ الإسلام ابن تيمية.

وعندما بحث علماء الكلام عن الإمامة، كان بحثهم قاصراً على الدفاع عن إمامة الخلفاء الراشدين، في مواجهة الشُّبهات التي طرحتها بعض الفرق الضالة.

والبحث عن الخلافة والإمامة، هو من شأن الفقهاء، لأن الفقه هو الذي يعطيها التسويغ الشرعي، والأساس النظري.

فالفقه الإسلامي في مراحله الأولى، لم

يقدِّم للإمامة نظرية محدودة المعالم، مميزة المفاهيم، بل تركها لعلماء الحديث، الذين أفردوا لها أبواباً خاصة، مما حافظ على شرعية الإمامة دون تأطيرها بإطار نظري، ولأن الدواعي لم تكن ملحَّة في ذلك العصر.

وعندما تكلم أبو الحسن الأشعري في كتابه «الإبانة» وهو من رجال القرن الرابع الهجري، عن إمامة أبي بكر الصديق، لم يتجاوز في تحليلاته حدود الدفاع عن إمامة أبي بكر الصديق، وسائر الخلفاء الراشدين.

لقد بدأت نظرية الإمامة، من حيث ثبوتها، تتبلور في بداية القرن الخامس الهجري، عندما أبحر علماء الكلام بعمق في الأبحاث الفقهية، فظهر الباقلاني، والإسفراييني، وابن فورك.

لكن المحاولة الجادة لتأسيس نظريَّة الإمامة من حيث الثبوت والوظائف، أخذت تبدو

للعيان في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، على يد أبي الحسن الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية»، الذي جمع فيه بين علم الكلام وعلم الفقه، فأخذ من علم الكلام، طرق ثبوت الإمامة وصفات الإمام، وأخذ من الفقه وظائف الإمامة.

لكن ابن تيمية اشترط على الإمام أن يكون إماماً وخليفة، لأن الإمامة، هي النظام الذي تُبنى شرعيته على الشخص كخليفة للنبي ﷺ.

أما الخلافة فهي الكيفية التي يحكم بها الإمام ويسوس الناس تأسياً بسنّة الخلفاء الراشدين.

فالخلافة تبنى على أساس قوله ﷺ: (وعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي..) وهنا يظهر وجوب الالتزام بسنّة الخلفاء الراشدين جميعهم، وعدم مخالفتهم.

أما الإمامة، فهي اقتداء بأبي بكر وعمر، لما قاله رسول الله ﷺ: «اقتدوا باللَّذَيْن من بعدي أبو بكر وعمر» فأصبح الاقتداء تخصيصاً للشيخين فيما فعلاه مما لم يجعلوه سنة، بينما الخلافة اتباع لما سنّه الخلفاء الأربعة.

فالإمام هو من يؤتم به ويقتدى به، فخلافة الخلفاء الراشدين وإمامتهم ثبتت عند ابن تيمية بالنصوص، لكن الخلافة لم تتعد عهود الخلفاء الراشدين.

ويرى ابن تيمية أن انتقال الخلافة إلى الملك كان إما بسبب عجز العباد عن خلافة النبوة، وإما بسبب اجتهاد سائغ، فإن كان مع العجز علم أو عمل كان ذو الملك معذوراً، لأن خلافة النبوة واجبة مع القدرة. وبما أن سائر الواجبات تسقط مع العجز، فإن ملك الملك يصبح مستساغاً شرعاً بل وجائزاً، وقد ضرب ابن تيمية على ذلك مثلاً بعجز النَّجاشي

لما أسلم، عن إظهار إسلامه لقومه، وهو ما أشار إليه في الفتاوى.

ويشير ابن تيمية إلى أن الملك كان جائزاً لبعض الأنبياء، كداود وسليمان عليهما السلام مع القدرة علماً وعملاً، وهنا قدر أن خلافة النبوة مستحبة وليست بواجبة، ثم يقول: «إن اختيار الملك جائز في شريعتنا كجوازه في غير شريعتنا، فهذا التقدير إذا فرض أنه حق فلا إثم على الملك العادل أيضاً».

ومن هنا يتبين لنا أن الملك العادل إذا اقتدى بأبي بكر وعمر وسار على سنّة الخلفاء الراشدين أصبح إماماً، والله الموفق.



الفصل الثامن عشر

طـــرق الانـعـقـــاد



(١٨)

طـرق الانـعـقــاد

ليس من شك في أن الخلافة الإسلامية لا تنعقد إلا بطريقين، هما البيعة والاستخلاف، فالبيعة تكون من قبل أهل الحل والعقد، سواء اجتمعوا بذاتهم، أو اختيروا من قبل ولي الأمر، أما الاستخلاف فلا يكون إلا من قبل الخليفة السابق.

فخلافة أبي بكر، كانت خلافة بيعة، أما خلافة عمر بن الخطاب فقد كانت خلافة استخلاف، وظل هذان النموذجان، هما القاعدة في انعقاد الخلافة.

لكن طريقاً ثالثاً برز في النصف الثاني من القرن الخامس للهجرة النبوية، هذا الطريق هو القهر والغلبة للوصول إلى السلطة، وأصبح

طريقاً مستساغاً من كثير من العلماء والفقهاء، حتى جاء شيخ الإسلام ابن تيمية، فنظّره إسلامياً، وأصبح بالتالي معتمداً في الفقه الإسلامي.

إن أول من أقر طريق الغلبة والقهر، وأعطاه التسويغ الشرعي، هو الإمام الجويني الشافعي المتوفى سنة ٤٧٨ للهجرة في كتابه (الغياثي).

اعتراف إمام الحرمين الجويني، بإمكانية غياب الخليفة أو الإمام المستجمع للشروط التي يشترطها أهل الحل والعقد في الخليفة، وإقرار إمامة المستولي المستبد بالسلطة، غير المستجمع للشروط، ما دام متغلباً.

يؤكد الإمام الجويني على ذلك فيقول في كتابه: «فإنَّ تصور توحد كاف في الدهر لا تبارى شهامته، ولا تجارى صرامته، ولم تعلم مستقلاً بالرئاسة العامة غيره، يتعين نصبه».

وبهذا أقر الجويني، ولاية من لا تبارى شهامته، ولا تجارى صرامته، لأن في ذلك سير للأحكام الشرعية في الرعية، واستتاب الأمن في البلاد، وانتظام شمل المسلمين، والدفاع عن الثغور.

والإمام الجويني، وهو يؤسس نظرية القهر والغلبة، يقر شرعية الإمام المستولى، لكنه لا يسميه خليفة، وذلك لعدم توفر شروط الخلافة فيه، كما لا يسميه إماماً، بل يعطيه لقب الوالي، فهو إما حاكماً، أو ملكاً، أو والياً.

لم يكتف الجويني بذلك، بل اشترط لشرعية الوالي مراجعة العلماء، وعلى هذا الاجتهاد أقر العز بن عبد السلام ولاية المظفر محمود قطز، لكن العز بن عبد السلام اشترط تعيين خليفة، وأخذ الإجازة بالولاية منه.

ويقول الإمام الجويني في هذا المقام:

«إذا وجد في الزمان ذو شهامة، ولم يكن من العلم على مرتبة الاستقلال، وقد استظهر بالعدد والأنصار، وعاصرته موافاة الأقدار، فهو الوالي وإليه أمور الأموال والأخبار، ولكن يتحتم عليه ألا يبت في أمر دون مراجعة العلماء».

وبهذا يكون الإمام الجويني قد جعل الافتاء من جماعة العلماء، شرطاً من شروط صناعة القرار، ومرحلة من مراحله، خاصة عند من لا تتوافر فيهم شروط الخلافة من الولاة.

أما شيخ الإسلام ابن تيمية، فلا يقر بشرعية الولاة، ما لم يحكموا بشرع الله، فالحكم بشرع الله يكسب الوالي شرعية الولاية على العباد، وهذا ما يلزم الرعية بالطاعة.

أما الإمام النووي المتوفى سنة ٦٧٧ للهجرة، فقد أقر ولاية القهر والغلبة، من غير بيعة ولا استخلاف، لكنه اختلف عن إمام الحرمين الجويني، بأن أجاز ولاية صاحب

الغلبة، حتى لو لم يكن جامعاً لشروط الخلافة، ولو كان فاسقاً أو جاهلاً.

إن شرعية أهل الشوكة عند شيخ الإسلام، وأهل الغلبة عند إمام الحرمين، لا تعني أنها أصبحت طريقة من طرق انعقاد الخلافة الطبيعية أو الولاية كما فهمها البعض، بل إنها تكتسب الشرعية بشروط معينة، فهي إقرار بواقع وليست تقريراً لمشروع، وإلا نكون قد فتحتنا أبواب الخروج على الحكام وصادرنا النصوص، وعمت الفتن، وهو ما نشاهده اليوم في بعض القطاعات الإسلامية. والله الموفق.



الفصل التاسع عشر

الرسالة وصاحب الرسالة

(١٩)

الرسالة وصاحب الرسالة

أحدثت وفاة الرسول ﷺ هزّة في نفوس المسلمين، ولم ينج منها إلا أبا بكر الصديق رضي الله عنه.

كان الموقف جللاً، فوفاة الرسول ﷺ تعني الكثير، فهي تعني انقطاع الوحي، وهي تعني انتهاء النص في باب التشريع، لا إنهاءه، وهي بداية للاجتهاد دون انتظار للوحي.

المسلمون خارج المدينة ومكة، ارتد معظمهم عن الإسلام، معتقدين أنَّ الإسلام انتهى بوفاة الرسول ﷺ.

كان السبب في الردَّة أنهم لم يفرقوا بدقة بين الرسالة وصاحب الرسالة. . فشخصية

الرسول ﷺ كانت شخصية حضورية في كل نفس بشرية، لم يعرف تاريخ الإنسانية لها مثيلاً، فارتبط الدين بهذه الشخصية العظيمة، فكانوا ينظرون إلى الرسالة من خلال صاحب الرسالة.

لكن أبا بكر الصديق، ثبت أنه كان ينظر إلى صاحب الرسالة من خلال الرسالة، فكانت نظرته الإيمانية أكثر دقة، وأعمق أثراً من أولئك.

ما أن وصل أبو بكر إلى المسجد النبوي، حتى رأى الناس يموجون، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه قد حزم الأمر، وهو شاهرٌ سيفه يتوعد من يقول بأن صاحب الرسالة قد مات.

وما كان عمل الفاروق إلا حكمة ليجمع الناس على أي حال كان، حتى لا تفترق الأمة، وتمزق الفتنة كيانها العظيم.

كان عمر ينتظر أبا بكر حتى يحسم الأمر ويفصل في المسألة، فهو أعرف الناس بأبي بكر، لهذا لم نجده يعترض أبا بكر وقد رآه يصعد على المنبر في ثبات وشجاعة، وكأن الأمر سطرٌ مكتوبٌ أمامه وهو يقرأ منه.

حمد أبو بكر الله عز وجل وأثنى عليه، وصلى على رسوله ﷺ، ثم قال: «من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت. ثم تلا قوله تعالى من سورة آل عمران: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل، أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله الشاكرين﴾.

ما أن استمع الناس لذلك حتى هدأت الخواطر، وأعاد عمر سيفه إلى غمده والتف المهاجرون حول أبي بكر، فقال عمر: انطلق

بنا يا أبا بكر إلى إخواننا الأنصار فانطلقوا إليهم في السقيفة.

لقد ذكَّر أبو بكر أصحاب رسول الله ﷺ بذكرى أحد حيث نزلت الآية.. كان مصعب بن عمير، صاحب الراية في بدر وأحد، هجم ابن أبي قميئة الحارثي على رسول الله ﷺ ورماه بحجر، فكسرت رباعيته وشُجَّ وجهه، ثم أقبل يريد قتله، فذب عنه مصعب حتى قتله ابن قميئة، فظن أنه قتل النبي ﷺ.. ثم صرخ قائلاً: قد قتلت محمداً، ثم صرخ صارخ وكأنه الشيطان، أو هو الشيطان بعينه: ألا إن محمداً قد قتل، ففشا في الناس الخبر.

ارتج الأمر على المسلمين، فتمنى البعض أن يأخذ لهم عبد الله بن أُبي الأمان من أبي سفيان، وشمت المنافقون، وشككوا في النبوة.

لكن أنس بن النضر عم أنس بن مالك

قال: إن كان قد قتل محمد، فإن رب محمد حي لا يموت وما تصنعون بالحياة بعد رسول الله ﷺ؟ قاتلوا على ما قاتل عليه، وموتوا على ما مات عليه، ثم قال: «اللهم إني أعتذر إليك مما يقول هؤلاء»، ثم سل سيفه فقاتل حتى قتل.

كان أبو بكر وعلي وجمع من الصحابة، يدافعون عن رسول الله ﷺ.. كانت الآية تعني أن سيخلو كما خلا الأنبياء من قبل، وكما ظل أتباع الأنبياء متمسكين بدينهم بعد الخلو.. فعليكم أن تتمسكوا بدينه بعد خلوه لأن الرسل جاءوا مبلغين لا مخلدين.

هاتان الحادثتان بنى عليهما ابن تيمية الكثير من مفاهيمه السياسية، فكان يرى تنصيب الإمام واجباً، لهذا قال في كتابه السياسة الشرعية: «يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، فلا يقام الدين إلا بها».

لقد كان عمر بن الخطاب حازماً حين جرد سيفه وهدد من أراد الفتنة، بينما كان أبو بكر حاسماً حينما صعد إلى المنبر وتحدث إلى الناس في ثبات، إن الأمة الإسلامية تظل دائماً في حاجة إلى الحزم والحسم حتى تضع حداً للفتن.

الفصل العشرون

مبادرة الصديق وصدق المبادرة



(٢٠)

مبادرة الصديق وصدق المبادرة

لم يحدث في تاريخ الإسلام فراغ كما حدث بوفاة الرسول ﷺ، فالرسل لهم دور معلوم محدود.. معلوم الأداء، ومحدود الزمن.

لقد بلَّغ الرسول ﷺ الرسالة، وأدى الأمانة، ثم انتقل إلى الرفيق الأعلى، فأصبح المسلمون أمام مسؤولياتهم الجسيمة تجاه البشرية، فكانوا نعم الأمناء.

واجه المسلمون ثلاثة أنواع من الفراغ، فراغاً روحياً، وفراغاً سياسياً، وفراغاً تشريعياً.

بادر علي بن أبي طالب رضي الله عنه بأداء دوره في ملء الفراغ الروحي، وهو دور هيأه له رسول الله ﷺ منذ الهجرة النبوية.

حينما كان المشركون يتربصون بالنبي ﷺ حول داره يريدون قتله، قال عليه الصلاة والسلام لعلي: (نم في فراشي وتسجَّى ببردي الحضرميَّ الأخضر فإنهم لن يصلوا إليك بأذى)، ثم أمره أن يردَّ الودائع للنَّاس وأن يلحق به.

اهتم علي رضي الله عنه بشؤون النبي ﷺ وتولى دفنه، ثم توجَّه إلى بيت فاطمة رضي الله عنها ومعه الزبير، واطمأنا إلى أن أبا بكر وعمر سوف يتوليان أمر المسلمين.

كان أبو بكر رضي الله بالسُّنح جنوب المدينة المنورة، فجاء إلى المسجد فوجد المهاجرين يموجون في الفراغ السياسي والتشريعي، فانطلق إلى بيت عائشة فكشف عن وجه رسول الله ﷺ فقبَّله، وقال: (بأبي أنت وأمي طبت حياً وميتاً، والذي نفسي بيده لا يذيقك الله الموتتين أبداً). خرج أبو بكر إلى

المسجد ليؤدي دوره الذي أعده رسول الله ﷺ له في الحفاظ على المنهج، يوم اختاره رفيقاً له في هجرته وصديقاً له في مسيرته.

وجد أبو بكر عمر بن الخطاب قد حزم الموقف رغم اضطرابه فأسكت الناس. ويروي البخاري والنسائي أن أبا بكر قال: . . . أيها الحالف على رسلك ـ يعني عمر ـ فلما تكلم أبو بكر ـ من على منبر رسول الله ﷺ ـ جلس عمر، فحمد الله وأثنى عليه وقال: ألا من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، وقرأ: ﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾، وقال: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرُّسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله الشاكرين﴾، فنشج الناس يبكون بنحو ما قبله.

أما الأنصار، فقد دفعهم الموقف إلى

الاجتماع بسعد بن عبادة في السَّقيفة، لدراسة الموقف والتشاور حول ما سيكون.

دفع الحس الإيماني، والشعور بالمسؤولية، كلاً من أبي بكر وعمر إلى الانطلاق إلى السقيفة حيث الأنصار، وهم على ثقة من شدَّة إيمان الأنصار، وكان سعد متزمِّلاً من شدة الوجع، وجرى الحوار بين الفريقين. انتهى الأمر إلى أن قال عمر: «يا معشر الأنصار، ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أمر أبا بكر أن يؤم الناس؟ فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر؟» فقالت الأنصار: نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر، فبايعوه، فكانت البيعة الصغرى، ثم كانت البيعة العامة في المسجد.

لقد تولى الأمر كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار، لقد كانوا يخشون الفتنة، ولم يكن واحد منهم يتطلع للزعامة، بل رضي بها أبو بكر للمحافظة على المنهج.

أما المؤلفة قلوبهم فقد أجازوا لأنفسهم أن يفسروها تفسيراً دنيوياً، فاعتقدوا أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتهافتون عليها، لكنهم عندما أدركوا الأمر تراجعوا.

أما المنافقون فقد جعلوا يبثون الشكوك بين المسلمين، ولم يتمكنوا من الجهر بها أمام كبار الصحابة، واتَّخذوا من هذا الموقف أداة للفتنة بين المسلمين، وما بغيتهم إلا تقويض هذا الصرح الإسلامي العظيم.

لقد ظل هؤلاء المنافقون مع مر الأزمان يعملون في مدرسة واحدة، يبثون سمومهم ليشككوا في الصحابة، لأنهم يعلمون أن التشكيك في الصحابة من شأنه أن يزرع الشك في هذا الدين، وما علموا أن هذه التحديات، هي التي توقظ المؤمنين لكي يدافعوا عن دينهم ويزدادوا تمسكاً بعقيدتهم.

الفصل الحادي والعشرون

المفهـوم السياسـي والمفهـوم الشـرعــي

(٢١)

المفهوم السياسي والمفهوم الشرعي

لم تكن خلافة أبي بكر أمراً سياسياً محضاً، بل كانت أمراً مختلفاً كل الاختلاف عن ما هو في قاموس السياسة، فالنظر إليها من زاوية السياسة، هي نظرة قاصرة، لأن الخلافة كما يقول الماوردي في الأحكام السلطانية: (الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا).

فلو كانت الخلافة أمراً سياسياً محضاً لكان سعد بن عبادة هو الخليفة، ولو كانت أمراً دينياً محضاً، لكان علي بن أبي طالب هو أول الخلفاء.

لكن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يعلم ذلك، فترك الأمر لأبي بكر فهو صاحبها، فكان على ثقة من أن الشيخين أبا بكر وعمر قادران على تسوية الأمور وتأصيل المفاهيم، فقد سمع رسول الله ﷺ وهو يقول: «اقتدوا باللذين هما من بعدي أبي بكر وعمر» وقال عليه الصلاة والسلام: «وزيراي من أهل الأرض، أبو بكر وعمر» لهذا ظل علي بن أبي طالب والزبير في بيت فاطمة رضي الله عنها.

لم يتلهف الأنصار على الخلافة كما يعتقد البعض، لقد أرادوا التثبت، فإن كان الأمر سياسياً، فهم الأولى بالخلافة، ولما تبين لهم أن القضية شرعية، تبادروا إلى مبايعة أبي بكر حتى كادوا أن يطأوا سعد بن عبادة حتى قال قائل: «قتلتم سعداً» وهذا ما ورد في المسند والصحيح وابن حبان.

اجتمع الخزرج في السقيفة، وكان

سعد بن عبادة مريضاً، فقال لأحدهم: إني لا أقدر أن أسمع القوم كلامي، ولكن تلقوا مني قولي فأسمعوه، فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه:

يا معشر الأنصار! لكم سابقة في الدين، وفضيلة في الإسلام، ليست لقبيلة من العرب، إنَّ محمداً ﷺ لبث بضع عشرة سنة في قومه يدعوهم إلى عبادة الرحمن، وخلع الأنداد والأوثان، فما آمن به من قومه إلا رجال قليل، وكان ما كانوا يقدرون على أن يمنعوا رسول الله، ولا أن يعزُّوا دينه، ولا أن يدفعوا عن أنفسهم ضيماً عموا به، حتى إذا أراد بكم الفضيلة، ساق إليكم الكرامة، وخصكم بالنعمة، فرزقكم الله الإيمان به وبرسوله، والمنع له ولأصحابه، والاعزاز له ولدينه، والجهاد لأعدائه، فكنتم أشد الناس على عدوه منكم، وأثقله على عدوه من غيركم، حتى استقامت العرب لأمر الله طوعاً وكرهاً، وأعطى البعيد

المقادة صاغراً داخراً، حتى أثخن الله عز وجل لرسوله بكم الأرض، ودانت بأسيافكم له العرب، وتوفاه الله وهو عنكم راض، وبكم قرير العين، استبدُّوا بهذا الأمر فإنه لكم من دون الناس».

إن من يتمعن في أبعاد هذه الخطبة، يجد فيها الحقائق منظومة كعقد اللؤلؤ، ويرى فيها الرُّوح الإيمانية صادقة نقية، فهي ليست دعوة لفتنة، ولا انفراد بسلطة، لكنها كانت فتحاً لباب الحوار السياسي. كانت خطبة سياسية داخل جماعة سياسية واحدة، هي أشبه ما تكون بالحزب، بيَّن فيها الزعيم كافة المسوغات السياسية التي تؤهل جماعته للقيادة، لكن الأمر كان على غير ذلك.

فالأنصار في المدينة أَلِفُوا الأحزاب قبل الإسلام، وتقاتلوا عشرات السنين، من يوم «سمير» إلى يوم «بعاث» لكنهم كانوا في

جاهلية وقتها.. أما اليوم فقد أظلَّهم الإسلام، ولم يعلموا وقتها كيف تكون الخلافة، فهي أمر جديد في تاريخ البشرية.

ما أن سمع الأنصار من سعد حتى قالوا: «إن قد وفِّقْت في الرأي، وأصبت في القول، ولن نعدو ما رأيت، ونولِّيك هذا الأمر، فإنك فينا مقنع، ولصالح المؤمنين رضا».

يقول الطبري: «ثم إنهم ترادُّوا الكلام بينهم فقالوا: فإن أبت مهاجرة قريش، فقالوا: نحن المهاجرون وصحابة رسول الله الأولون، ونحن عشيرته وأولياؤه، فعلام تنازعوننا هذا الأمر بعده؟ فقالت طائفة منهم فإنا نقول إذن: منا أمير ومنكم أمير، ولن نرضى بدون ذلك أبداً، فقال سعد بن عبادة حين سمعها: هذا أول الوهن..». وهذا ما يؤكد أن المذاكرة بين الأنصار، كانت مذاكرة سياسية داخل الحزب.

ما أن وصل أبو بكر، وعمر، وأبو

عبيدة، حتى قام أبو بكر فخطب فيهم، فذكَّرهم بما قاله رسول الله ﷺ «قريش ولاة هذا الأمر، بر الناس تبع لبرهم وفاجرهم تبع لفاجرهم».

فقال سعد: صدقت فأنتم الأمراء ونحن الوزراء. لم تكن خطبة أبي بكر خطبة سياسية بل كانت حاسمة، اعتمدت على النصوص، وابتعدت عن الجدل، مما جعل سعداً يدرك أن الأمر على خلاف ذلك، فتراجع واستدرك بعد أن أدرك.

ولما أراد الحُبَاب بن المنذر أن يفتح حواراً سياسياً بما قال، تقدم عمر بن الخطاب وحسم الأمر فبايع أبا بكر فبايع الناس.

إن ما حدث في السقيفة كان مدرسة لتأصيل المفاهيم لمعنى الخلافة، ومنهجاً لحسم الحوار، لقد تلقى أبو بكر وعمر الدرس من رسول الله ﷺ في غزوة الحديبية، فالرسول ﷺ

أبلغهم أنه عبد الله ورسوله وأن هذا أمر الله، ثم حسم الأمر بشكل عملي حينما حل الاحرام وذبح الهدي، فتبادروا إلى ذلك. إن التوسع في الجدل وبيننا كتاب الله عز وجل وسنّة نبيه ﷺ هو الذي فجر الفتن في تاريخ الإسلام.



الفصل الثاني والعشرون

أبو بكر الخليفة على المنهج

(٢٢)

أبو بكر الخليفة
على المنهج

التكليف هو جوهر الإسلام، ومع هذا فإن الله قادر على أن يهدي الناس جميعاً، لكن حكمته سبحانه وتعالى قضت بأن يبين للناس طريق الخير ويأمرهم باتباعه، ويبين لهم طريق الشر ويأمرهم باجتنابه.

لقد وضع الله عز وجل منهجاً عاماً للحياة، بيّنه في القرآن الكريم، وشرحه وفصَّله وطبَّقه سيِّد المرسلين، لهذا فإن الحفاظ على السنة النبوية من تمام المنهج.

لقد هيأ الله عز وجل لنبيه أصحاباً ينقلون عنه بأمانة وتقوى، وكان على رأس أصحابه أبو

بكر الصديق رضي الله عنه، فقال عليه الصلاة والسلام فيما رواه أبو نعيم: «ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على أفضل من أبي بكر».

أما البخاري فقد روى في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: «أحبُّ الناس إليّ عائشة، ومن الرجال أبوها».

كان عليه الصلاة والسلام يؤهِّل أبا بكر لخلافته على المنهج، فاختاره الله عز وجل ليكون رفيقاً للنبي ﷺ في رحلة الهجرة من مكة إلى المدينة، كما اختار له الله عز وجل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ليكون خليفته في أهله، فجعله في فراشه وكلفه بردِّ الودائع.

خرج النبي ﷺ من بيت أبي بكر إلى غار ثور، كان الغار يقع في الجنوب من مكة، بينما المدينة في الشمال، وما كان ذلك إلا تمويهاً على قريش.

لقد خرجا من خوخة في ظهر البيت، وسارا إلى غار ثور، وفي سفح الغار كان الرمل يملأ المكان، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا بكر، ضع قدمك على خطاي فإن الرمل لا ينم. ولما ارتقيا الجبل تفطرت قدما رسول الله ﷺ، فحمله أبو بكر إلى الغار.

بحثت قريش عن رسول الله ﷺ، فلم تجده، فأتت برجل من بني مدلج ليقص الأثر وكان بنو مدلج أهل علم بذلك.

ما أن نظر القائف للاقدام حتى قال: والله إن هذه لأقدام ابن أبي قحافة، أما الاقدام الأخرى فلا أعرفها، ويقصد بها أقدام رسول الله ﷺ ثم تابع قائلاً: لكنها تشبه الأقدام التي في مقام إبراهيم.

إن هذا الأمر سوف يصيب علماء الهندسة الوراثية بالذهول، كيف تبقى آثار أقدام إبراهيم عليه السلام في نسله إلى النبي ﷺ، وبينهما

أكثر من ستة وأربعين قرناً؟

فبقدر ما تصيب هذه الحالة علماء الهندسة الوراثية بالدهشة، إلا أنها تعطينا أيضاً القناعة بأن أبا بكر سوف يكون خليفة رسول الله ﷺ، وسيكون على أثره في المنهج.

إن هذه واحدة من العلامات الدالة والإشارات المؤكدة على أن أبا بكر هو الخليفة، وهذه مجتمعة ولَّدت القناعات الوجدانية لدى المسلمين على خلافة أبي بكر، فلم يترددوا في مبايعته في السقيفة، حتى كادوا أن يقتلوا سعد بن عبادة المريض دهساً، لولا أن نبههم إلى ذلك أحد الأنصار.

وهذا ما حدا بابن تيمية أن يقول في كتابه (منهاج السنة) إن أبا بكر كان خليفة بالنص وليس بالاختيار والبيعة، فبيعته كانت للتَّأكيد والطَّاعة والولاء.

الفصل الثالث والعشرون

سمـــوُّ الحــــوار

(٢٣)

سموُّ الحوار

لم يكن لأصحاب رسول الله ﷺ أن يختلفوا على خلافة أبي بكر الصديق.. وما اختلفوا على ذلك.. لكنَّ ما حدث هو نوع من المشاورة والدراسة.. إنه الشُّعور بالمسؤولية تجاه الرسالة وتجاه الأمة.

فوفاة الرسول ﷺ مصاب عظيم، فلو أن رسول الله ﷺ عيَّن أبا بكر كخليفة له في حياته، وأمر بذلك، لما تردد أحد، ولما حاور أحد.

لكنه عليه الصلاة والسلام، أشار إلى ذلك إشارات ترتفع إلى مستوى التعيين بالنص وليس بالحرف. فما جرى في السقيفة هو نوع من الحوار السياسي، فحينما وقف أبو بكر خطيباً

ثم قال لسعد بن عبادة زعيم الأنصار: يا سعد إن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: قريش ولاة هذا الأمر، فبرُّ الناس تبع لبرِّهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم. فقال سعد: صدقت، فنحن الوزراء وأنتم الأمراء.

إن كلمة سعد بن عبادة رضي الله عنه تحمل معنى من أعظم المعاني، لم يكذب أبا بكر، فقد تذكَّر، ولم يكابر فهو مؤمنْ، بل قال: صدقت، إنها الشَّجاعةُ وإنه الرُّضوخ للنص، وإنها الطَّاعةُ لله ولرسوله. أبعد كل هذا يحلو لجاهل أن يظن في أن القضية كانت تنازعاً على الدنيا؟ لقد كان الأمر خشية على الدين وحرصاً على وحدة الأمة.

عندئذ قال عمر: ابسط يدك يا أبا بكر فلأبايعك، فقال أبو بكر: بل أنت يا عمر، فأنت أقوى لها مني. وكان عمر أشدَّ الرجلين. وكان كل واحد يريد الآخر لثقته بأنه خير منه

لأحوال المسلمين.. وكان كل واحد منهما يريد صاحبه يفتح يده يضرب عليها، ففتح عمر يد أبي بكر، وقال: (لك قوتي إلى قوتك) فبايع الناس. وهذه هي رواية الطبري.

لكن بشير بن سعد، أبو النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنه قال: (يا معشر الأنصار! إنا والله لئن كنا أولى فضيلة في جهاد المشركين، وسابقة في هذا الدين، ما أردنا به إلا رضا ربنا، وطاعة نبينا، والكدح لأنفسنا، فما ينبغي لنا أن نستطيل على الناس بذلك، ولا نبتغي به من الدنيا عرضاً، فإن الله ولي المنة علينا بذلك.

إلا إن محمداً ﷺ من قريش وقومه أحق به وأولى. وأيم الله لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر أبداً، فاتقوا الله ولا تخالفوهم، ولا تنازعوهم).

رأى أبو بكر بعد ذلك، أن الفرص

سانحة لتوحيد الكلمة، ورأى من الواجب قفل باب المناظرة، فقال: «هذا عمر، وهذا أبو عبيدة، فأيهما شئتم فبايعوا»، فقالا: لا والله لا نتولى هذا الأمر عليك، فإنك أفضل المهاجرين، وثاني اثنين إذ هما في الغار، وخليفة رسول الله على الصلاة، والصلاة أفضل دين المسلمين، فمن ذا ينبغي له أن يتقدمك، أو يتولى هذا الأمر عليك؟ أبسط يدك نبايعك.

فتقدما ليبايعا أبا بكر، وكانت المفاجأة، إذْ تعجَّل بشيرِ بن سعد إلى البيعة، فبايع أبا بكر، فكان أوَّل من بايع على الخلافة في التاريخ، فكانت سابقة محمودة.

ولما رأت الأوس ما صنع بشير بن سعد، سارعوا إلى البيعة لحسم القضية، ولتوحيد الكلمة، وتدافع الأنصار كلهم إلى المبايعة.

وأقبلت أسلم بجماعتها تضايق بهم السكك ـ في المدينة ـ فبايعوا أبا بكر، فكان

عمر يقول: «ما هو إلا أن رأيت أسلم، فأيقنت بالنصر». ويقصد بذلك نصر الإسلام بتوحيد الكلمة.

كانت السقيفة وما حدث فيها مدرسة من مدارس السياسة والفقه، تميَّز فيه أبو بكر بالقدرة على إدارة الحوار، وتميز فيها عمر بن الخطاب بحسم الأمور وإقامة الحجة، أما أبو عبيدة فكان كعادته يطلق الحكم التي تعني الكثير من المعاني، فقال للأنصار كلمة أعادت اليقين إلى قلوبهم، فتغلبت على بشريتهم. قال: «يا معشر الأنصار! إنكم أول من نصر وآزر، فلا تكونوا أول من بدَّل وغيَّر» عندها خشي الأنصار من مغبة الجدل فانصاعوا إلى النص.

الفصل الرابع والعشرون

لماذا السقيفة وليس المسجد؟

(٢٤)

لماذا السقيفة وليس المسجد؟

لم تكن قضية الخلافة إثر وفاة الرسول ﷺ نوعاً من الاختلاف، أو نوعاً من الخلاف.. بل كانت القضية عبارة عن إشكال، هو في حاجة إلى حوار يُفضي إلى اتِّفاق، أو ينتهي بحسم.

والله عز وجل، جعل القضايا الفكرية بين البشر على شاكلتين: إما إشكالات، أو محسومات، ولا تستقيم الحياة إلا بهما. فالإشكالات هي التي تحفِّز العقل على العمل، فتتغير الأحوال وتتبدل، والمحسومات هي الثوابت الكونية التي لا غنى عنها.

فالله عز وجل، جعل لنا قواعد نُنهي بها الاشكالات، فإمَّا أن نحسمها بالعودة إلى

كتاب الله وسنة رسوله، أو أن نُعمل فيها العقل والرشد، فنصل بها إلى اتفاق.

لقد قال الله عز وجل في سورة النساء: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردُّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا﴾.

لم نجد في تاريخ تلك الأيام، من جرؤ من المهاجرين أو الأنصار، أن يقول كلمة تنتقص من أبي بكر، سواء كان ذلك في دينه أو في سلوكه أو في كفايته، لأن شخصية أبي بكر مرتبطة كل الارتباط، بما كان عليه الصلاة والسلام يقوله عنه. فأصبحت قضية أبي بكر قضية تتعلق بجوهر الدين والنيل من أبي بكر نيل من الدين.

كانت الساعات الأولى حاسمة في تاريخ الإسلام، فالأنصار مجتمعون في السقيفة، وكانوا من الخزرج، وخاصة من بني ساعدة، وقد

جاءوا بزعيمهم سعد بن عبادة وهو يشكو من وجع.

لكن الطبري يؤكد أن الأوس كانوا في الاجتماع فذكر منهم أحد قادتهم، هو أسيد بن حُضير وهو أحد النقباء.

كان أمام أبي بكر وعمر أحد خيارين، إما حسم قضية الخلافة في المسجد، أو حسم القضية في سقيفة بني ساعدة، حيث بلغهم أن الأنصار قد اجتمعوا فيها للتداول في قضية الخلافة.

لقد قرر أبو بكر وعمر الذهاب إلى السقيفة، ولم يذهب معهما علي بن أبي طالب لانشغاله بما يدور في بيت النبوة، لكن أبا عبيدة عامر بن الجراح انضم إليهما وساروا في طريقهم إلى السقيفة.

لقد أدرك أبو بكر وصاحباه، أن ما يدور في السقيفة ما هو إلاّ حوار سياسي، وهذا أمر

في حاجة إلى الحسم وإلى تصويب المفاهيم.

لهذا أصرَّ الثلاثة على مواصلة السير نحو السقيفة رغم ما أشار عليهم به اثنان من أصحاب رسول الله ﷺ.

لقد أدركوا فحو القضية من كلام الأنصاريين اللذين التقوا بهما، فقد قال الصحابيان: (إرجعوا فاقضوا أمركم) وفي رواية ثانية أنهما قالا: (إرجعوا فإنَّه لا يكون ما تريدون).

ومع هذا يمكن الجمع بين الروايتين فتصبح الجملة: (إرجعوا فاقضوا أمركم بينكم فإنَّه لا يكون ما تريدون).

فالنص يدل على أن أبا عبيدة عامر بن الجراح، كان مع أبي بكر وعمر، لأن الخطاب الذي جاء على لسان الصحابيين، كان بلغة الجمع وليس بلغة المثنى.

كما دلت الجملة على أن حواراً يجري

في السقيفة وجدلاً سياسياً قد يرتقي إلى مرتبة الخلاف، لأن الاختلاف السياسي مدعاة للجدل، ولا بد من حسمه وعدم منحه الفرصة حتى لا يُفضى إلى انشقاق في صفوف المسلمين، كما حدث فيما بعد مع الخوارج، الذين سيَّسُوا القضية الدينية.

كان الصحابيان يدركان حقيقة الموقف، فهما من خيرة الصحابة، إلى جانب أنَّهما بدريَّان، كما أن حديثهما يدل على أنهما حاولا أن يوقفا الجدل الذي كان يثور في السقيفة، ولم يتمكنا من ذلك. كان الرجلان هما عويم بن ساعدة ومعن بن عُدي، على رواية عروة بن الزبير، التي ساقها الطبري في تاريخه.

وحينما نزلت الآية من سورة التوبة: ﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين﴾ قال رسول الله ﷺ: «نعم المرء منهم عويم بن ساعدة».

ولما بكى الناس على رسول الله ﷺ حين توفاة الله، وقالوا: لوددنا أنّا متنا قبله، إنا نخشى أن نفتتن بعده، قال معن بن عدي: (والله ما أحب أني مت قبله، حتى أصدقه ميتاً كما صدقته حياً) فقتل معن يوم اليمامة شهيداً في خلافة أبي بكر.

كان هذا هو معدن الرجلين، لكن أبا بكر وصاحبيه قالوا لهما: (والله لنأتينهم) وساروا إلى السقيفة وحسموا الأمر إيماناً، بعد أن أعادوا الأمر إلى الكتاب والسنّة.

الفصل الخامس والعشرون

مناهج الحوار

(٢٥)

مناهج الحوار

ما عانت أمة في مسيرتها الحضارية، مثلما عانت الأمة العربية والإسلامية، لكن معاناتها تختلف عن معاناة غيرها من الأمم.

فالأمة العربيَّة جذورها إسلاميَّة، والأُمَّة الإسلامية لها جذور لا تنفصل عنها.. ولها قيم لا تتخلى عنها.. ولها مبادىء يستحيل أن تحيد عنها.

إنّ معاناة الأمة الإسلامية، تكْمُن في المفاهيم وليس في الجوهر، بينما معاناة الأمم الأخرى، تكمن في الجوهر وليس المفاهيم، وهناك أمم لها معاناة في الجوهر وفي المفاهيم.

فالأمة الإسلامية لها أطر تتحرك داخلها، وتتعامل من خلالها، وأهمّ هذه الأطر ثلاثة: الإطار الوطني، والإطار القومي، والإطار الإسلامي الأممي.

لقد أساء العرب والمسلمون في العصور المتأخرة، فهم حدود هذه الأطر، وفهم معانيها، ففي الماضي تعاملوا مع الإطار الإسلامي وأسقطوا الإطار الوطني، ثم جاء عصر، تعاملوا فيه مع الإطار القومي على حساب الإطار الوطني، والإطار الإسلامي، وهذا ما أضعف الشخصية الوطنية، وبدد الشخصية الإسلامية، فابتعدت الأمة عن أهدافها الإسلامية، ومناهجها الدينية.

لقد كاد الخلاف أن يسود الأمة الإسلاميّة يوم وفاة الرسول ﷺ، فوفاة الرسول ﷺ تعني توقف الوحي، المتلو وغير المتلو، وبروز دور الاجتهاد، والاجتهاد يعني إعمال العقل في

تطبيق النصوص على النوازل والمستجدات، وتحصيل الحكم الشرعي لما لا نص فيه، ولا يتأتى ذلك إلاّ بفهم عميق للمنهج الإسلامي، وهنا جاء دور أبي بكر.

كاد الخلاف أن يَقع بين الأنصار والمهاجرين، بسبب اختلاف المفاهيم لدى البعض لكثير من القضايا، ووقع الخلاف بين قطاعات أخرى في الأمة الإسلامية، بسبب سوء الفهم.

فالذين اختلطت عليهم المفاهيم بسبب عدم وضوحها، أمكن التغلُّب عليها بالحوار كأداة للتفاهم. أما الذين أساءوا الفهم، لأسباب ذاتية ودوافع شخصية، أمكن إرغامهم على العودة بالقتال كأداة للتّطويع.

لهذا نوَّع أبو بكر الصديق في منهج الحوار، فكان حوارهُ مع المهاجرين والأنصار، بإظهار الحق، وتأصيل المفاهيم للقضية عن

طريق الحوار والتفاهم، وهو ما حدث في سقيفة بني ساعدة بينه وبين الأنصار. أما حواره مع أهل الردّة، فكان بالإرغام، لأنهم أساءوا الفهم، وأرادوا الحوار خارج المنهج.

لهذا كان الحوار في السقيفة بين أبي بكر والأنصار، قوامه الكلمة، كحد لتأصيل المفاهيم، فالحوار بالكلمة في ميدان الفكر، لا يقل عناءاً عن الحوار بالسيف في ميدان القتال.

لقد واجه أبو بكر وصاحباه، عمر وأبو عبيدة رضي الله عنهم، أصواتاً شجاعة، تجأر بوجهة نظرها دون مواربة أو مداهنة. ولو لم يكن لدى أبو بكر قوَّة الحجة وعمق الإدراك، لما تمكَّن من الصمود والإقناع، وحسم الأمر وإنقاذ الأمة.

كان الكل يعتقد أن ما يقوله هو الحق، وهو الذي يُصلح أحوال المسلمين، كان الأنصار على ثقة من أن قيادتهم للأمة

الإسلامية هي من صميم اختصاصهم كأنصار احتضنوا الدعوة ورعوها حق رعايتها، فما استكانوا وما ضعفوا، فمن حقهم أن تكون لهم الرعاية إلى الأبد.

لكن أبا بكر طرح أمامهم النص وكذلك فعل عمر، فتراجع الأنصار، لأن قضاء الله وقضاء رسوله لا يترك باباً للخيار الإنساني.

إن المقاتلين الشجعان هم مادة الحوار في ميدان القتال.. لكن المفكرين هم مادة الحوار في ميدان الكلمة.

إن الأمة الإسلامية اليوم لديها الكثير من المقاتلين الشجعان لكنها في حاجة إلى مفكر واحد، له القدرة على تأصيل المفاهيم.



الفصل السادس والعشرون

البيعـــة العامـــة

(٢٦)

البيعـة العامـة

تعرض القضايا الفكرية على شاكلتين، إشكالات ومسلمات.. فالإشكالات هي القضايا التي تُطرح للحوار وتفضي إلى أمرين، إما الاتفاق وإما الحسم.

والإشكالات على ثلاثة أنواع، إشكالات نهي الإسلام عن الخوض فيها، لأنها تتجاوز حدود العقل البشري، وهذه الأمور تتعلق بالقدر والأسماء والصفات، وهذه من القضايا الإيمانية التي تؤخذ كما وردت في النصوص، فقد قال عليه الصلاة والسلام: «إذا ذكر القدر فأمسكوا».

وهناك إشكالات لا يُحبِّذ الشرع الخوض فيها، وهي ما تتعلق بما وراء الطبيعة

Metaphysics وهي شعبة من شعب الفلسفة، تبحث في ماهية الأشياء وعلة العلل، والقوة المحركة للكون، فهذه من قضايا الترف الفكري، التي لا تُفضي إلى حسم، ولا إلى اتفاق، ولا إلى منفعة.. ولم يتطور الفكر الأوروبي إلا حينما أعرض عن هذا النوع من الإشكالات، وأجرى الحوار في المحسوسات.

أما المسلمات فهي القضايا التي ورد فيها نص ثابت من الكتاب والسّنة، وكذلك القواعد العلمية، مثل شروق الشمس، ودوران الأرض.

ففي البيعة الخاصة التي جرت في سقيفة بني ساعدة، انتهى الحوار فيه إلى الحسم لصالح المهاجرين، بسبب النصوص الثابتة التي طرحها أبو بكر الصديق في كلمته التي ألقاها، وبايع الأنصار أبا بكر، لما أورده عمر بن الخطاب من نصوص تثبت الخلافة لأبي بكر، فكانت البيعة الخاصة أو الصغرى.

لكن علي بن أبي طالب قال: لو قال المهاجرون في السقيفة، ألم يقل عليه الصلاة والسلام: استوصوا بالأنصار خيراً! لأدرك الأنصار أن مسؤولية الخلافة في قريش، لأن ذلك خطاب لجهة مسؤولة أو ستكون كذلك. والله أعلم.

في اليوم التالي (جلس أبو بكر على المنبر، فقام عمر فتكلم قبل أبي بكر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: أيها الناس! إني قد كنت قلت لكم بالأمس مقالة ما كانت إلاّ رأيي، وما وجدتها في كتاب الله، ولا كانت عهداً عهده إلي رسول الله ﷺ، ولكني كنت أرى أن رسول الله سيدبر أمرنا، حتى يكون آخرنا.

وإن الله قد أبقى فيكم كتابه الذي هدى به رسول الله، فإن اعتصمتم به هداكم الله لما كان هداه له. وإن الله قد جمع أمركم على خيركم، صاحب رسول الله، وثاني اثنين إذ هما

في الغار، فقوموا فبايعوا. فبايع الناس أبا بكر بيعة عامة، بعد بيعة السقيفة) وهذا ما أورده الطبري في تاريخه نصاً.

لقد استهل عمر بن الخطاب كلامه بالاعتذار عما بدر منه ساعة وفاة الرسول ﷺ فقال وقتها: (إن رجالاً يزعمون أن رسول الله توفى، وأن رسول الله ما مات، ولكنه ذهب إلى ربِّه كما ذهب موسى بن عمران، فغاب عن قومه أربعين ليلة، ثم رجع بعد أن قيل قد مات، والله ليرجعن رسول الله، فليقطعن أيدي وأرجل رجال يزعمون أن رسول الله مات).

وبعد أن ذكَّر أبو بكر المسلمين بالمنهج الإسلامي فقال: (من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت)، ثم ثنى أبو بكر بذكر الآية الكريمة، ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على

أعقابكم..﴾ عندئذ استسلم عمر للنص وللعقل، وسار مع أبي بكر وتأكدت له أهليته للخلافة.

ففي البيعة العامة طرح عمر على الصحابة أهلية أبي بكر لتولي أمور المسلمين بتذكيرهم بمناقبه وبالنصوص التي وردت، فبايع الناس وقتها البيعة العامة.

لقد اجتهد البعض فقاسوا ما حدث في ذلك اليوم بمقاييس العصر، وصوروا عمر بن الخطاب بأنه كان قائداً للحملة الانتخابية، فابتعدوا بذلك عن الحقائق التاريخية والمنهج الإسلامي، لأنه لا يجوز إسقاط المصطلحات الحديثة على الحقائق التاريخية.



الفصل السابع والعشرون

مـا بعـد البيعـة



(٢٧)

ما بعد البيعة

إذا كانت البيعة الأولى قد تمت في سقيفة بني ساعدة، في اليوم الأول لوفاة الرسول ﷺ، فإن البيعة الثانية قد تمت في المسجد النبوي في يوم الثلاثاء، اليوم الثاني لوفاة رسول الله ﷺ.

كانت البيعة الثانية في المسجد، بايع فيها جميع المسلمين من مهاجرين وأنصار، ومن لم يحضر منهم فقد لزمته البيعة، كما لزمت المسلمين عامَّة.

ويروي الطبري: (أنَّ علياً رضي الله عنه كان في بيته، فقيل له: قد جلس أبو بكر للبيعة، فخرج في قميص، ما عليه إزار ولا رداء، عجلاً كراهية أن يبطىء عنها حتى

يبايعه، ثم جلس إليه، وبعث إلى ثوبه، فأتاه، فتجلله، ولزم مجلسه).

أما ما ورد من أنّ هناك بيعة ثانية لعلي رضي الله عنه بعد ستة أشهر فلم تكن تلك بيعة، بل كانت رأياً رآه علي رضي الله عنه مجتهداً، اختلف عن رأي أبو بكر في قضية أرض فدك، ثم عاد علي على رأى أبي بكر، ولو لم يرجع علي رضي الله عنه إلى رأي أبي بكر، لأعاد أرض فدك حينما تولى الخلافة إلى ما كان قد رآه.

ما أن فرغ الصحابة رضوان الله عليهم من بيعة أبي بكر العامة، حتى أقبلوا على جهاز النبي ﷺ، فاختلفوا في غسله، فقالوا: «والله ما ندري، أنجرد رسول الله ﷺ من ثيابه كما نجرد موتانا، أو نغسله وعليه ثيابه».

لقد كان الموقف جللاً والأمر عظيماً، وهذه قضية يصعب فيها الاجتهاد، والوحي

بنوعيه قد انقطع وتوقَّف، لكن الله عز وجل «ألقى عليهم (السبات) كما يقول ابن حبان و (السِّنة) كما يقول الطبري حتى ما منهم أحد إلا وذقنه في صدره، ثم كلمهم متكلم من ناحية البيت أن اغسلوا رسول الله ﷺ وعليه ثيابه، فقاموا فغسلوه وعليه قميصه، فأسنده علي على صدره، فكان العباس، والفضل، والقثم يقلبونه، وكان أسامة بن زيد، وشقران، مولياه يصبان عليه الماء، وعلي يغسله ويدلكه من ورائه لا يُفضي بيده إلى رسول الله ﷺ، وهو يقول: بأبي أنت وأمي! ما أطيبك حياً وميتاً! ولم ير من رسول الله ﷺ. ثم دلف. في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة، أدرج فيها إدراجاً.

ثم دخل الناس يصلون عليه أَرسالاً، بدأ به الرجال، حتى إذا فرغوا أدخل النساء، ثم أدخل الصبيان، ثم أدخل العبيد، ولم يؤم الناس على رسول الله ﷺ أحد».

«كان أبو عبيدة بن الجراح، يحفر كحفر أهل مكة، وكان أبو طلحة زيد بن سهل، يحفر كحفر أهل المدينة وكان يلحد، فدعا العباس بن عبد المطلب رجلين، فقال لأحدهما: اذهب إلى أبي عبيدة، وقال للآخر اذهب إلى أبي طلحة، فقال: اللهم خر لرسولك، فوجد صاحب أبي طلحة أبا طلحة، فجاء به فلحد لرسول الله ﷺ».

«وكان المسلمون اختلفوا في دفنه، فقائل يقول: ندفنه في مسجده، وقائل يقول: ندفنه مع أصحابه؛ فقال أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما قبض نبي إلاَّ دفن حيث يقبض». فرفع فراش رسول الله ﷺ الذي توفى عليه، فحفر أبو طلحة تحته، ثم دفن رسول الله ﷺ ليلة الأربعاء حين زاغت الشمس، ونزل في قبر رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب، والفضل بن العباس، وقثم بن العباس، وشقران، مولى رسول الله ﷺ، وأضاف الطبري

إليهم زيداً، وطُرح تحته قطيفة، وكان آخرهم عهداً به قثم بن العباس». عندئذ قام أبو بكر فيهم خطيباً، فكانت تلك خطبته الثانية. لقد كانت الأمُور تسير وكأنها أمر منظم أشد التنظيم، ومرتب أبلغ ترتيب، الكل يعرف مكانه وحدوده، ولم يدفن عليه الصلاة والسلام إلاّ بعد تمام البيعة العامة، وفي ذلك حِكَمٌ بليغةٌ، يصرفها الله عن الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق.



الفصل الثامن والعشرون

بيعـــة بني هاشـــم



(٢٨)

بيعة بني هاشم

إن سمو المفاهيم يقتضي سمو التفكير، والصحابة رضوان الله عليهم، تساموا بعقولهم وأفكارهم إلى حد يعجز من لا يعرف حقهم، أن يخوض في قضاياهم.

فالأنصار لم يتهافتوا على الخلافة لأمور ذاتيَّة، بل كانوا يستشعرون المسؤوليَّة تجاه هذا الدين، فقرروا الاستمرار في حمايته، من خلال الأخذ بزمام الأمور، ولمَّا بيَّن لهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة الأمر، أدركوا أن الخلافة في قريش، فبادروا إلى بيعة أبي بكر في السقيفة.

وفي اليوم الثاني وقبل دفن النبي ﷺ تمت البيعة لأبي بكر في المسجد النبوي، ولما علم علي بن أبي طالب بذلك خرج ـ كما

يقول الطبري: «في قميص ما عليه إزار ولا رداء، عجلاً، كراهية أن يبطىء عنها حتى يبايعه، ثم جلس إليه وبعث إلى ثوبه فأتاه فتجلله ولزم مجلسه».

ويقول الطبري: «إنَّ فاطمة والعباس رضي الله عنهما أتيا أبا بكر يطلبان ميراثهما من رسول الله ﷺ، وهما حينئذ يطلبان أرضه من فدك وسهمه من خيبر، فقال لهما أبو بكر: أما إنِّي سمعت رسول الله يقول: «لا نورِّث، ما تركناه فهو صدقة، إنما يأكل آل محمد في هذا المال»، وإني لا أدع أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه إلاّ صنعته قال: فهجرته فاطمة فلم تكلمه في ذلك حتى ماتت.

عندئذ أمسك من لم يبايع من بني هاشم عن البيعة، ومن بايع مثل علي رضي الله عنه هجر أبا بكر. بعد وفاة فاطمة رضي الله عنها خرج علي إلى مصالحة أبي بكر كما يقول

الزهري، فأرسل إليه: «أن ائتنا ولا يأتنا معك أحد».

انطلق رضي الله عنه إلى علي كرم الله وجهه، وكان هناك جمع من بني هاشم، فقام علي فحمد الله وأثنى عليه ثم قال:

«أمَّا بعد فإنه لم يمنعنا من أن نبايعك يا أبا بكر، إنكار لفضيلتك، ولا نفاسة لخير ساقه الله إليك ولكنَّا كنا نرى أن لنا في هذا الأمر حقاً فاستبددتم به علينا» ثم ذكر قرابته من رسول الله وحقهم، فلم يزل علي يقول ذلك حتى بكى أبو بكر.

ثم قام أبو بكر رضي الله عنه، فتشهد ثم حمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد فوالله لقرابة رسول الله أحب إليَّ من أن أصل من قرابتي، وإني والله ما ألوت في هذه الأموال التي كانت بيني وبينكم غير الخير، ولكني سمعت رسول الله يقول: «لا نورِّث، ما تركناه

فهو صدقة، إنما يأكل آل محمد في هذا المال» وإني أعوذ بالله لا أذكر أمراً صنعه محمد رسول الله إلا صنعته فيه إن شاء الله».

ثم قال علي: (موعدك العشية للبيعة)، فلما صلى أبو بكر الظهر، أقبل على الناس، ثم عذر علياً ببعض ما اعتذر، ثم قام علي فعظَّم من حق أبي بكر، وذكر فضيلته وسابقته، ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه ـ عن بني هاشم ـ فأقبل الناس إلى علي فقالوا: (أصبت وأحسنت)، فكان الناس قريباً إلى علي حين قارب الحق والمعروف.

وبذلك تمت بيعة بني هاشم، وهنا تتجلى عظمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فالأمر هنا كان حول مسألة فقهية في إرث رسول الله ﷺ وليست مجرد بيعة، وعلي رضي الله عنه بوقوفه مع بني هاشم وقفة حكمة، حتى لا تختلف الآراء فتختلف القلوب وأنّى لقلوب مفعمة بالإيمان أن تختلف.

ففي كلامه كرم الله وجهه، تأكيد وعدم شك في مسؤولية أبي بكر التي أوكلها إليه النبي ﷺ بالخلافة في عدة مواضع يدركها علي كرم الله وجهه أكثر من غيره، فهو يقول: (لم يمنعنا أن نبايعك إنكار لفضيلتك، ولا نفاسة لخير ساقه الله إليك)، ثم أعلن رضي الله عنه عن تراجعه في مسألة الإرث فقال: (ولكنا كنا نرى أن لنا في هذا الأمر حقاً فاستبددتم به علينا).

أما ما ساقه ابن أبي الحديد وهو من معتزلة البصرة من قول بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ساق بني هاشم قسراً إلى البيعة، فيجب الامساك عنه، لأن فيه انتقاصاً من شأن علي كرم الله وجهه، ومن شأن بني هاشم رضوان الله عليهم، فليس لأحد أن يجرؤ على أن يسوق واحداً منهم، لكن المعتزلة يغلبون العقل على النص، والعقل يقف دون شموخ هؤلاء العظماء.



الفصل التاسع والعشرون

أهمية الجماعة في بيعة أبي بكر



(٢٩)

أهمية الجماعة في بيعة أبي بكر

لم يواجه المسلمون في تاريخهم مصيبة كمصابهم في وفاة الرسول ﷺ، ومع هذا فلم تحُل هذه المصيبة دون وحدتهم.

لم يُدفن رسول الله ﷺ حال وفاته، لكنه دفن يوم الثلاثاء، في اليوم الثاني بعد أن أخذت البيعة الكبرى لأبي بكر في المسجد النبوي.

فهل هذه إشارة إلى عظم أهمية الجماعة ووحدة المسلمين تحت قيادة واحدة؟ لهذا سارع المسلمون إلى البيعة قبل مسارعتهم لدفنه عليه الصلاة والسلام؟ أم أن رسول الله ﷺ أوصاهم بذلك؟

لم يضعف عمر بن الخطاب أمام المصيبة العظيمة كما يتبادر لمن يقرأ الأحداث التاريخية، بل كانت وقفة عمر بن الخطاب، الرافضة للقول بوفاة النبي ﷺ، محافظة على الموقف حتى لو كان ذلك تحت تفسير ظني، لهذا كان عمر أول المؤيدين لما قاله أبو بكر من أن النبي ﷺ قد مات. خصوصاً وقد ساق أبو بكر النص على ذلك كما بين الحكمة من وفاته ﷺ حين قال: «من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت». فإذا كان عمر قد جمع صف المسلمين بالحزم، فإن أبا بكر جمع قلوبهم على المنهج الإسلامي العظيم بالعلم.

إن الحوار الذي جرى بين عمرو بن حريث، وبين سعيد بن زيد أحد المبشرين بالجنة، يبين أهمية الوحدة والجماعة.

قال عمرو لسعيد: أشهدت وفاة الرسول ﷺ ؟

قال سعيد: نعم.

قال عمرو: فمتى بويع أبو بكر؟

قال سعيد: يوم مات رسول الله ﷺ، كرهوا أن يبقوا بعض يوم وليسوا في جماعة.

قال عمرو: فخالف عليهم أحد؟

قال سعيد: لا، إلا مرتد، أو من كان قد كاد أن يرتد، لولا أن الله عز وجل ينقذهم من الأنصار.

قال عمرو: فهل قعد أحد من المهاجرين؟

قال سعيد: لا، تتابع المهاجرين على بيعته، من غير أن يدعوهم.

لقد أكدت رواية الطبري، أهمية الجماعة في حياة الصحابة رضوان الله عليهم، كما بينت أن من لم يبايع أبا بكر أو حتى يقر بخلافته فهو منافق مرتد، سواء كان ذلك في عصره أو في العصور التي تليه.

في حديث من أحاديث الأصدقاء، قال سعد بن عبادة لأبي بكر ولعلّه كان يمازحه: «إنكم يا معشر المهاجرين حسدتمونا على الإمارة، وإنك وقومك أجبرتموني على البيعة، فقالوا: إنا لو أجبرناك على الفرقة فصرت إلى الجماعة، كنت في سعة، ولكنّا أجبرناك على الجماعة، فلا إقالة فيها، لئن نزعت يداً من طاعة، أو فرقت جماعة، لنضربنّ الذي فيه عيناك».

لقد كان جدُّ الصحابة رضوان الله عليهم جداً وهزلهم جداً، خصوصاً إذا تعلق الأمر بالمنهج الإسلامي، لقد أكدت الرواية أن الخروج على الحاكم، أو السعي لتفريق الجماعة، هو من موجبات القتل، ومن دواعي الردة.

إن الله عز وجل كما قيَّض في الماضي من يُوحِّد الجزيرة العربية على المنهج الإسلامي إثر وفاة النبي ﷺ وقبل دفنه، قيض لها اليوم من وحدها قبل وفاة الخلافة العثمانية وقبل

دفنها. فوحدة الجزيرة العربية على الكتاب والسنّة، فيه إقامة لركن من أهم أركان الإسلام وهو الحج.

إنّ عدم الوحدة يعني إسقاطاً لركن من أركان الإسلام، وهو ما يسعى إليه الأعداء من كفار، ومنافقين، وفرق ضالة اليوم.

إنَّ وحدة الجزيرة العربية في ظلال المنهج الإسلامي، تأكيد لوحدة المسلمين في أقطار الأرض، فلقاؤهم في الحرمين الشريفين دليل على ذلك، فالنيل من وحدة الجزيرة العربية، هو نيل من أمة الإسلام ومن الإسلام في ذاته، والله لا يرضى لعباده الكفر.

وأرجو الله أن أكون قد وفقت، وأن تكون أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأرجو ممن وجد فيها حسناً أن يدعو لي وإن وجد سيئاً أن يستغفر لي إنه هو الغفور الرحيم.



أهم المراجع

١ ـ تفسير الطبري، (جامع البيان).

٢ ـ تفسير الرازي، (التفسيرالكبير).

٣ ـ تفسير القرطبي، (الجامع لأحكام القرآن).

٤ ـ صحيح البخاري، (بشرح الحافظ ابن حجر).

٥ ـ صحيح مسلم، (بشرح الإمام النووي).

٦ ـ صحيح الترمذي، (شرح ابن العربي المالكي).

٧ ـ تحفة المحتاج شرح المنهاج، ابن حجر الهيتمي.

٨ ـ حلية الفقهاء، أبو الحسن الرازي.

٩ ـ متن الغاية والتقريب، أحمد بن الحسن الأصفهاني.

١٠ ـ الغياثي، أبو المعالي عبد الملك الجويني.

١١ ـ الأم، محمد بن إدريس الشافعي.

١٢ ـ مختصر المزني، المزني.

١٣ ـ عمدة الفقه، موفق الدين ابن قدامة.

١٤ ـ أحكام أهل الذمة، ابن قيم الجوزية.

١٥ ـ أعلام الموقعين، ابن قيم الجوزية.

١٦ ـ تاريخ الطبري، لابن جرير.

١٧ ـ السيرة الحلبية، الإمام الحلبي.

١٨ ـ دلائل النبوة، البيهقي.

١٩ ـ الخلفاء، للسيوطي.

٢٠ ـ الكامل، لابن الأثير.

٢١ ـ أسد الغابة، لابن الأثير.

٢٢ ـ أبو بكر الصديق، محمد رضا.

٢٣ ـ الصديق أول الخلفاء، عبد الرحمٰن الشرقاوي.

٢٤ ـ عبقرية الصديق، العقاد.

٢٥ ـ وجاء أبو بكر، خالد محمد خالد.

٢٦ ـ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية.

٢٧ ـ مختصر الخرقي، الخرقي.

٢٨ ـ الفتاوى السعدية، عبد الرحمن بن ناصر السعدي.

٢٩ ـ الأحكام السلطانية، أبو يعلى الفراء.

٣٠ ـ منتهى الإرادات، محمد تقي الدين الفتوحي.

٣١ ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد.

٣٢ ـ المدونة الكبرى، أبو سعيد بن سعيد سحنون.

٣٣ ـ أصول الفتيا، محمد الخشني.

٣٤ ـ المستخرجة الأسمعة، محمد العتبي القرطبي.

٣٥ ـ الخرشي على مختصر سيدي خليل، محمد بن عبد الله الخرشي.

٣٦ ـ البحر الرائق، لابن نجيم.

٣٧ ـ المبسوط، شمس الدين السرخسي.
٣٨ ـ بدائع الصنائع، علاء الدين الكاساني.
٣٩ ـ حاشية رد المختار، ابن عابدين.
٤٠ ـ آراء أهل المدينة الفاضلة، الفارابي.
٤١ ـ العقيدة النظامية، أبو المعالي الجويني.
٤٢ ـ الفصل في الملل، ابن حزم.
٤٣ ـ علم الكلام، ابن حزم.
٤٤ ـ الإبانة، أبو الحسن الأشعري.
٤٥ ـ لمع الأدلة، الجويني.
٤٦ ـ عقيدة الطحاوية، الطحاوي.
٤٧ ـ الإنصاف، الباقلاني.
٤٨ ـ شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، علي بن علي بن محمد أبي العز.
٤٩ ـ الحافظ ابن تيمية، أبو الحسن الندوي.
٥٠ ـ الفكر الفقهي عند ابن تيمية، أحمد يوسف سليمان.
٥١ ـ ابن تيمية، أبو زهرة.
٥٢ ـ ابن تيمية المفترى عليه، سليم الهلالي.
٥٣ ـ موقف ابن تيمية من فلسفة ابن رشد، الطبلاوي.
٥٤ ـ ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي، عبد الفتاح أحمد فؤاد.
٥٥ ـ تقريب التدمرية، محمد بن صالح العثيمين.

٥٦ ـ ابن تيمية والمنطق، محمد اليعقوبي.

٥٧ ـ نظرية ابن تيمية في السياسة والاجتماع، هنري لاوست.

٥٨ ـ السلطة في فكر المسلمين، إبراهيم محمد زين.

٥٩ ـ السياسة في الفكر الإسلامي، أحمد شلبي.

٦٠ ـ البيعة في النظام السياسي الإسلامي، أحمد صديق عبد الغني.

٦١ ـ النظرية السياسية عند ابن تيمية، حسن كوناكاتا.

٦٢ ـ الإسلام والسياسة، حسين فوزي النجار.

٦٣ ـ الإسلام والشورى، جمال محمد المنجى.

٦٤ ـ دراسة في منهاج الإسلام السياسي، سعدى أبو حبيب.

٦٥ ـ الفكر السياسي عند الماوردي، صلاح الدين بسيوني.

٦٦ ـ فقه الخلافة وتطورها، عبد الرزاق السنهوري.

٦٧ ـ الإسلام وأوضاعنا السياسية، عبد القادر عودة.

٦٨ ـ الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، عبد الله الدميجي.

٦٩ ـ السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية، عبد الوهاب خلاف.

٧٠ ـ النظرية السياسية الإسلامية، محمد ضياء الريس.

٧١ ـ نظام الإسلام السياسي، محمد علي قطب.

٧٢ ـ الإسلام وفلسفة الحكم، محمد عمارة.

٧٣ ـ نظرية الخلافة الإسلامية، محمد عمارة.

٧٤ ـ من أصول الفكر السياسي الإسلامي، محمد فتحي عثمان.

٧٥ ـ معالم الخلافة في الفكر الإسلامي، د. محمود الخالدي.
٧٦ ـ النظام الإسلامي في الحكم والإدارة، محمد المبارك.
٧٧ ـ نظام الخلافة في الفكر الإسلامي، د.مصطفى حلمي.
٧٨ ـ نظام الجهاد هل هو البديل الإسلامي في مصر، نعمة الله جنيني.
٧٩ ـ مبدأ الشورى في الإسلام مع المقارنة.
٨٠ ـ مبادىء الديمقراطيات الغربية، يعقوب المليجي.

فهرس الموضوعات